

عنهما ووالله انما الظن لا يعارض القطع لا يحصل ايضا بربايات مثل ما ورد في
حكاية عمار بن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم في الزنا فقال لم يزل الله يبعث
كذلك حتى ياتي بها من هذا منع كذا فعلا منهم ومنها ما ورد في حكاية عمار بن مسعود
حيث ظهر بالادوار بخلافه وادعاه انهم باخذوا من الشاة ويحذرون ذلك وفيه ان
الاجابة ليست باقية على ظاهره والادعاء ثابتهما الى الغرض لا الدليل القطعي فيمكن
من التحصيل فيظن لوجوب معرفة الاحكام بالتفصيل فاما التذم والتوبيخ على عمار واما
برحم الله فيقصير في عدم السؤال حتى يفعل صحبا وان فرض ان عمار كان جاهلا بغير
السؤال وعاقلة في حقيقة الحال فعار باء العلم بالتفصيل والاجابة في الزنا في ذلك
جواز العمل بظنهم والخبر لا يثبت حاشي مع ان استعمال هذا اللفظ معناه نتائج
في العرض في الرد بباء ما هو جفتان بفعل والافلا معنى للتذم والتوبيخ في الجاهل
والغافق واما حكاية اخرى فظهر الجواب عن عدم حفظ ذلك فانما نقاد موافقة ورد
الشعر على منقصي فعلهم يكشف عن حسن ذلك الفعل الذاب ووجه المصلي فيهم وان كان
مقصودهم في ذلك التظلم لا التظلم في شأنهم واهم الى هذا الانخبا وباعتقائهم
انهم انهم مع عدم نقصهم في تحصيل المعرفة فصاروا احمق وحاشي بهذا الفعل
المطابقة المصلي الواقعة وكذا يظهر الجواب بغير ادسنه بل ما رواه الكلباني في
الكافي عن عبد الله بن عطاء قال قلت لابي جعفر ع رجلا من اهل الكوفة اخذ ثوبين
لهما ثبيرة من الزعفران ثم فترعه واحده منها وادخل في الاخر فخلوس بيل الذي شرب وقيل
الاخر فقال اما الذي شرب فخل فقه في ربه واما الذي لم يشرب فخل فقه بيل
والجواب فانما انما الذي لم يشرب كان جاهلا بوجوب التوبة ووجه دخول الحشر
انهم في قصور في ذلك لعدم تقطع هذا الكذا المقام انما الشاذ في العفارة على العمل بالمراد
انما يتبع العلم والجهل مع عدم التقصير فيكون من فقهه من جهل التعليل في الاحكام
الشرعية مع انها ما شاعرت من شطط من الكلام وعدم ذلك ما لا بد من التعليل في تكليف
العاقل او جرد عن عدم امكان حصول هذا الغرض اما الاول فلا خلاف في تحصيله الا في عمق
مع تقديم التبع الفعل المحض واما الثاني فمن يرجع الى التزاع في الصغرى ومنح تكلم
على فرض بني زنا فلا يجب علينا مع ان هذا الدعوى بنسبة المكابى قد عجزنا هذا

والعقل والمجتهدين في المعقول والمفكرين وما اعتقدوا بما يميزهم معرفته في العلم والاحكام
 فضلا عن الاطفال والنسوان وضعفاء العقول فكثيرا ما اربنا الصالحين الذين ليس لهم العلم
 معرفة الدين وتقصير الشرايع بالدين والحكمة شغلهم بحالته العلم ونزول في احوال العرفاء
 والاشيئة عن ما يوصلونهم وطهارتهم وصيادهم ثم ظهر لهم انهم غفلوا عن السؤال عن بعض
 ما هو من واجبات عبادة الله وما كانوا يعلمون بشي من احكامه التي بسبب ظلمهم لبعضه ووجه الغفلة
 من العلم لا اجل عدم لفظة السؤال وغفلة من حقيقة الحال وما كان في حال الغفلة من بعض
 انهم فكيف يدعي عدم تحقق من العقل الاثني انهم لا يحكمونه بكفر من كونهم غفلة عن
 اذا امكن في حقا الشبهة فاذا جازنا الشبهة في الضروريات فكيف لا يجوز في العقل في النظر
 والاعمال الخفية نعم الغفلة في الامور العامة البسيطة من زوال الشبهة وغفلة عما
 بعده سيما اذا شئ عليه مضافا الى مجموع العلوم في شئها في الزمانات من
 صحفهم في عبادة الله ورواية هذا الكتاب من المعقد من انهم فان امره في شأن علمها الزم
 نعم الغفلة في زمانه محقق لها مفاد وحق التقدم اخو فكيف يجوز ان لا يكون لهم باعتمادها
 با في اممهم مفاد الزمان بل يجب عليها السؤال في حصول العلم لها بالتحقق على الاحمال
 ولو فرض وجوب امرهم لم يقرع سمعها الزعم العدة فلا ريب انهم معدون وقد يطلقوا
 لضعف علمهم في ذلك ولا ريب ان اكثر الاطفال في اهل الديار وكثير من النسوة والعلوم في
 غالبها كما هم مجمعون المستضعفين بهذا المعنى فيكونوا مستضعفين من جهة العقل
 بل قد يفتت انما العقل يحصل العلم والفضل لا يفتت فالنظام بين مشهور علمنا لو لم يكن
 الا وبيد من افنديه لا بد ان يكون فمن حصل العلم بالاعمال فقط من غير التحصيل
 لكنه قصر في تحصيله وعمل بغيره ما قاله من لم يكن اهلا للفنوى وحققا بالقليل والظن
 ولذلك شرطوا فيه موافقة الواقع وقد عرفنا تحقيقه انفسنا كما قالوا انهم انفسهم ما ذكر
 بموجب ما يوجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا المقتضى انفسا عن التحصيل مع علمهم
 جوبها لمعرفته فلا يجب المنهي عنها فكل من عمال خط الشبهة ولا امرهم بالعبادة والنهي
 فيبقى فانتهى بعض الرسل ونحو ذلك الكتب تاسيس الاحكام وحملها في هذه الاحكام الا ان
 والاعمال لها انوار وتلويح وخواص بها يستكمل نفس الانبياء ويحصل اليقين بها في
 الخلق المشان ولطف الله نعم بفضله في ذلك بحسب صفة عبادة ومقتضى طاعتهم الا ان

ان لا ينشأ لم يقدر واني اول من اراه بعد ان ابلغ جميع الاحكام الى جميع اهل العالم
 المكلفين في كل واحد من البلاد وحكمتهم في انفسهم بل في ذلك وقتهم عند جلاء علم
 بكل علم لم يجد ولم ينصح بحج منهم في زمانهم علم فلا سبيل للمواخاة عليهم ومنه في
 شئ من ذلك فيجب عليهم ان يتفحصوا عن مقدار يصل منهم الى وجوبه ويكتفي بمقدار يبلغ
 فطنته الى كفايته بنيت ومع ذلك لو فرض جلاء العلم بالوجوب من مقامه علمه عند خضوع
 شخص عما جاء به الخلق لا الله وشاؤوا العلم فيجب عليهم ما ينشأ وارشاده فكذلك الامور
 بالمرور في التاهون عن المنكر يجب عليهم بنيت هؤلاء وارشادهم طريقه الحق لا انه هو
 مقتضى الظن فيبلغ العمل الذي فاحته واشربا انه لا يتحصل الكمال وما يعلم ذلك
 المكلف ببلنض وسعداء لم يكن مواظبه ولم تهره على علم الاثر الذي يترتب على العمل
 الصحيح في الواقع لا اذ اشارة وان كان لا يجزئ اثر وفرا بانه لا يلزم الحنف والظلم
 ان ذلكا تحاشي عمل الناقص في الاجور اساسا ومن لا يفكر به وينتهي الكلام في هذا في
 الغالب في فناء وان لا استعدادات وفناء من العمل بسبب فناء الاستعداد وفناء
 الاجود لان ولا هو جيب ظاهرا والافلا بدانه لا يفناء وان حال المعصم حال من لم يتقصر
 بتحصيل ما يجب عليه بل قد وهو كما ترى في تفصيل هذا الكلام محل اخر وينتهي الكلام فيه
 في الخبر من الحجس انما العذر وهو منى عنه وما يتعلق من المسئلة بملحق فيه فالعذر
 منه واضح هذا الكلام في الثواب والعقاب اما الكلام في الماعادة والفضا فمن مسئلة
 فربما تنافى في الكلام في مسئلة اصلية ومظهر الى حقيقة الحال فيه بما ينشأ في مسئلة
 الاصل فيمنع الاجراء ومثله ان الفضاء ليس يتابع للاداء وقد عرفنا ان الحق ان الفضاء
 انما ثبت بعد ان جدد فكلاما لم يثبت لبل على الوجود لا اصل عدمه والذي لا يصبر
 فانه في المقام مع قطع النظر عن اوله المتضمنة بالمقامات مع قطع النظر عن اوله المتضمنة
 بالمقامات الخاصة هو مثل ما ورد في محجود وادارة الباقية ومما ذكر من صلت
 فان شئت فقل ولكن لا شك في انهم مع الغوات وفي المنزلة بين مثل المحزون واوله
 لا ظهور والما بضر النامى والنام حيث يحكم على بعضها بالفضا وان لبعضه قد يفرق
 بين حكم الشرط ووجوب المانع وعدم الغنى عن المحزون مثلك لعدم الشرط فلم يتعلق به
 شئ حتى يصدق الغنى وكله فافدا الطهر على القول به بخلاف النامى والناسي

فانه النعم والسعيان ما لفان والشرط غير مقصور وهو التكليف واضح وليس كونه النعم
 ما تعاضلا باو في كونه البقطة شرطا وليس اثبات سقوط التكليف الى هذا الشرط
 باو في انشاءه الى وجود المانع فكما ان المانع يكون ان يكون سقوطه صلا لا جلا
 الطمان فيمكن ان يكون لا جلا وجود المحض فالاولى الرجوع الى النعم العرفي وان اطلاق
 الغرض في العرف يتناول على اي شيء فثبت فيه الاطلاق فيحكم بالقضاء وما يثبت عدمه
 وشك فيه فلا يثبت القضاء لا يبق للمدخل العرف في الحكم الشرعي فانه المباد
 في الاطلاق والافضل على الظن كما يحكم به العقل والعادة فكما يحسن بل يجب على المانع
 نهى السفر لما في العدم واخذ الصلاح مع احتمال الغرض قبل الاحتياج الى الاستعمال
 فكما للصحة في السلم العاقل المنطق المنبر للعادة قبل الموت في كانه في نظر هذا العرف
 في التقديس تغلق التكليف ثم فانه قد يصح اطلاق الغرض عليه كالتام والنا
 في الصلح بخلاف الصغر والمجنون ولذلك يوجب العرف انما جلا لما لا يتقصر الطالب
 للاسترجاع اذا منع منه سفر خاص فانه من هذا الوجه بخلاف الفقه الذي لا يثبت له
 فترجحه الى ما نحن فيه ونقول ان المكلف الذي استقر عليه عوطا في علمه في التكليف ليس
 لذلك وان لم تكن له بحيث طمان من دونه وتزلزل فيكون ذلك تكليفه وانما في جمل
 ما فيه فيخرج عن عهدة تكليفه لم يفت منه ما كان مكلفا به عرفا في الدليل على وجوب
 القضاء حتى يبرح الوقت كما ان المجتهد والمقلد لا يظهرهما بعد الوقت خطا فاعلموا
 ان الوقت يجب انما وكان عدم مطابقة الواقع بغيرهما فلا يضر بالمجاهل ايضا
 الاكاد لا يظهر فيه بعضا لعدم لانه الاخر يقتضي الاجزاء وكان ما هو لم ينفذ وقد
 فعل القول بان ما هو اريد ذلك ما دام متصفا بصفة الجعل فهو وعرضه عليه
 الدليل بل لا امر المطلق والاعتناء يحصل للمرتبة هذا واعلم ان الكلام فيها ذكرنا انما هو
 في الواجبات والمحرمات والمباحات ومخبرها وما هيته العبادات وكيفيتها واما الصحة
 والنسب المرتب على المعاملات والاسباب الشرعية كالغرض والمباحات ونحو ذلك
 فتقول ترتب الاثار على الاسباب ان لم يكن المكلف عالما بشرعها ولا يتوقف الترتيب
 بالعلم بانها اثاره وبهذا علم في ذلك وعلمنا بالواجبات والمحرمات ايضا غير الترتيب
 والافعال الواجبات المتوصلية ايضا لا يفرق ترتب الاثار عليها كما ان كونهما في اثار

فعلية بالثامل في مواقع السئلة والضمير ما تقدمه الوفاق واعلم ان هذا الكلام في المسئلة
بالنظر ان الفاظ والمصادر الغير المفصلة غير متحدة في وجوب الاستغفار وعدمه في
القضاء واما بالنسبة الى الباحثين عنها فمسئلة علمية علمية عليهم ان يبلغوا والارصاد
وعدمه واما تفصيل الكلام في المقام الثاني فهو المشهور مرجحنا في الجزئية في الاجتهاد
الكلام ومفرد في حقه جاعلا والمراد بالجزئية عالم حصوله ما هو مناط الاجتهاد
في بعض المسائل فقط بحسب علمه او طئه وان لم يكن كذلك في نفس الامر بانه يكون قادرا
على استخراج هذه الاحكام من المآخذ فقط من ان يحصل بتبعية الاجتهاد والتأليف
على احكام المناكح والموارث والمحدود والديان وغير ذلك وعلمنا بالاجابات للامكان
وهذه المسئلة بالبيع في كسب الغنم في مظان هذه المسائل وكما علمنا لا يصلح
وطريقها الاستدلال بغير جمع ذلك الى الجزئية المكيدة والافتقار الى بيان الزيادة والنقصان
بحسب القضاء والاستكمال والجزئية المسائل بالنسبة الى المكيدة بمعنى ان يكون سلبه
طبيعية ملازمة لرابطة المسائل وانه بعض فيكون له ملكه هذا البعض دون الباقي كان
الالف في ذلك بانه سلبه في فهم المعنويات دون المسائل وان سلبه نظم الشعر
دون الوسائل والخطاب والعكس الغالب الوقوع في المنفعة هو المعنى الاول والغالب
فيه مدخلية الاشتر والزاوية والفصول والكمال ولذلك يحصل عمليا في اوابل بلوغ
مرتبته الاجتهاد واما الجزئية بالاجتهاد بمعنى ان يكون قد اجتهد في بعض المسائل بالفعل
دونه الباقي فهو ليس بمعنى الجزئية في معنى اخر كانه عادة ان يوجد عالم اجتهد في
جميع المسائل بل هو عملا او المسائل الفقهية غير مشاهير وهي تجوز على كل يوم و
ساعة والحق في النزاع في امكان الجزئية وتحققه بالمعنى الذي ذكرنا ومنع ذلك
بل في الفقه الاستنباطية للنفاد وفي المسائل التي كان له فقه البعض فله فقه البعض
فله فقه الجميع شبه الكافية فنفسر المقام على الكلام في النزاع الواقع في جنس العمل
بعدمه ولا فرق بين وجوبه واحتجنا على الجزئية بانها لا تلحق على دليل مسئلة بالاستقصاء
فقد ساءل المجتهدين المطلقين تلك المسئلة وعدم علمه بانه غير عال او مدخل فيهما
جاءه ذلك الاجتهاد فيها فكذلك هذا واعترض بانه كل بقدر جهله بغيره فقلنا بالاحكام
المفروضة فلا يحصل الى النظر عدم المانع من مقتضاها بعبارة الدليل والحيثية المفروضة

حصل جميع ما هو دليل في تلك المسئلة بحسب ما لا يخلو عن عدم بطلان غيره مما هو دليل أيضا
 بأن ذلك قياس من غير جازم لعدم النص بالعلية والاعظم بانه العلة هو القدر على
 الاستنباط او وجوه الدلائل لاحتمال كونها هي القدر في الكمال بل هو اولى من الاستنباط
 لكونها لا بعد من الخط او رجاء العلة بها الضرر والاحتياج ليسد بالعلم واجبه
 بانها لا ضرر مع وجوب خلق المجزئ المطلق وانه الاصل في الحق العمل بالظن خرج عنه
 ظن المجزئ المطلق بالاجماع وبقي الباقي اقول في تحصيل الاستنباط بالظن بعد انما هو انما
 يشتهر في احوال المبالغة وانه ذلك ليسو ايقين من انما نقول بعد انما بالعلم بالاحكام الشرعية
 على العالم الممارس للمدارك الاحكام لا انما هو في العمل بالظن في الحاصل لذلك المدارك
 فكما ان المجزئ المطلق يعمل بغيره لذلك فكذلك هذا فالاستنباط انما هو العلم العقلي
 القائم على المجزئ قائم فيما نحن فيه وهو في العمل بالظن معكم في الظاهر اولى من
 العمل بالظن في اصول الدين سيما في حلاله مع مكانة العلم الاعم استداوه قوله ان
 الضرر قد يتقدر بقدرها وهو يرتفع الظن المجزئ المطلق قلنا هو ايقين من قواعده
 الشريعة وقواعده العمل بها على وجه الخصوص قلنا بالاجماع على ان قدر في احوال المبالغة
 الاجماع اعتبارا وظن المجزئ في الكمال عرض عن بعض بل لا يوجد له مصدر اذ قد استنبطنا
 ان المدارك المجزئ في العمل هنا مقابل المجزئ وهو ايضا على اقسام منهم من يكون على وجه
 الاخبار بين ومنهم من سطوة وكل من ابد هذه النظر في مجمل الاخر واجبا ان هذه
 النظر في ايقين مستلزام اجتنابا وبتر ظنية فابن الجمع عليه المطلق في المبالغة والاعتبار
 المطلقية من جهة كونها اجتهادا في العمل لا ينفك مع كونها ظنية في العمل بغيره فبقوا في
 المجزئ المطلق ايقين تحت الظن فانه قلنا نعم ولكن ظن المجزئ في الكمال في قلنا
 لا يتم وجوب متابعتها الاخرى والا فليزم رجوع المجزئ في اذ كان ظن اظهر من هذه
 الى الاخر سيما ان قد يكون ظن المجزئ بما فيها من اولى من الظن الحاصل في المجزئ
 المطلق او بما وبه هذا كل مع ان الكلام في تحصيل المجزئ في المبالغة المجزئ هو في
 تطبيقه فالاعتبار والظن لا يملك حفظا بالنسبة اليه في نفسه فاذا حصل للظن في
 هذا الحكم كان في الواقع من الاجماع حصول الظن بما فيها من الحكم في المجزئ في
 الحكمين بين اجدوا ضعف عند والآخرى اولى في حصول الظن له اياها يصير

على الجهد في العمل الخالص وهو عندك ولو فرض عندك احتمالاً ان يكون لك الخلق
مجهول في العمل من جهة فهم المستلزمين هو موجودة عندك فلا يحصل المثلث بل انكم
احصاوه هو خلاف الخبر في القول بان فهم الجهد في العمل احدى الخطا في نفس الامر
في فهم الخبر وان اوردته بالنسبة الى مجموع المسائل فانه كلام لا فائدة وان اوردته
بالنسبة الى فرض كون الخبر مستقلاً في محيط صحيح مدارك كلام مع ان الكلام ليس
في ذلك بل في تكليف الخبر وانما وديان كثر الاغناء على فوق المطلق من جهة القلته
بما يجب ان يجمع ثقله على ثقل الخبر في كلام اخر لا يتعدى بين المطلقين المتقاربين
في العام فكيف بالخبري والطمع ولا دخل له بما نحن فيه مع اننا نقول كما ان العمل بالعلم
حرام فقلت ثقله ايضاً حرام فاذا فهم جواز عمل الخبري بظنه فكيف جزم ثقله
مع ان الثقل بانه حرام فلم يأت الاجماع وقع على جواز ثقله الجهد المطلق ولم يبلغ على
جواز عمل الخبري بظنه فلما اجماع قد عرف جواز الجهد المطلق والاستكاله لثقله
لكن الاجماع على وجوب ثقله حتى على الخبري اية اول الكلام كيف المشهور بين العلماء
جواز الخبري فذا رتبة الامر بنا على الاحتمالين والامتناع عن الخبر وهو اية بغير جواز
الخبري واحتمال وجوب العلم في الاحتمالين اضعف الاول عليه جازاً في الخبرين
المع والى ثبتت الغم فيمكن اثباته بعدم الفصل اية الغم في ان يكون الثقل
وانما اخذ في المدارك نفسها من الحكمين وموافقة العمومات وجوب العمل بالابواب والجماع
وغير ذلك ويدل على جواز الخبري اية مشهور من الوجوه بغير الصادق في حقه قال
انظر الى وجه منكم يعلم شيئاً فضا ما نفا جعل بينكم فاضاً فما كوا وعرض
عليه بما حاصله ان العلم بشئ من الفضا بالان اريد به ما جعل العلم بالعلوم الجاهلة
فان يكون الخبري يهدي الى ما يحصل الامتداد بمشارك جميع المسائل فالعلم بشئ من الفضا
لا ينفك عن الجهد المطلق وان اوردته بالعلم الحقيقي فهو مع النزاع انما هو قول الخبري لا علمه
امره ويمكن وقوع ذلك بانما صاننا استدلاله بغيره من حفظه على جواز عمل الجهد
المطلق بظنه والخبري لم يثبت في كل زمان فقط ما انما كان منكم قد روي حديثنا و
فقط في كل زمان لنا ورواينا وعرف احكامنا فارضوا به حكمنا في فعل جعله بكم
حاشا الحديث فنقول اولاً ان هذا الراد بين العلم والخطا بالشفا في ما كان يخص

بالمخاض من لكن الغائبين مشركون معهم في الأصل السكينة فإذا لم يكن للغائبين الرجوع
 إلى العالم بالأحكام بالعام فكيف بالظان من جهة استغناء وسعة جميع دلالتها بتمام
 العالم بما في مقوله عمر بن الخطاب فكان الظان ببعض الأحكام من جهة استغناء وسعة
 في أول ذلك البعض لا يقوم مقام العالم بذلك البعض المذكور في رواية أبي عبد الله فإنه
 ذلك ذلك الظن يثبت حجته بالاجماع فيقوم مقام العلم بخلاف هذا فذلك هذا يخرج
 عن الاستدلال بالرواية ورجوع إلى الأصل من العمل بالظن وقدر الكلام فيه كمالنا
 هنا في الاستدلال بالرواية وثانها على يمكن أن يبقا أنه يظهر من الناصر في سبب الآية
 ثم وأصحابهم وطريقه رواية الأخبار وعينهم ثم رجوع الناس إلى أصحابهم وحضرتهم
 لأصحابهم في الأحكام بخلافهم علمهم طريقة الجمع بين مختلفات الأحكام واستخدمهم
 الفرج في الأصل مع أنهم ليس بمعصومين عن الخطأ والنسب إلى الاشتباه أنهم كانوا إلى أصحابهم
 بعلمهم بظنهم المحصل من تلك الطرق وعندها أنهم بعد جميع ذلك كانوا فاعلموا
 بالحكم الشرعي لم يكن عندهم خطأ لا خطأ مجاز فذكره العقل في هذا فذكره العمل
 والمعرفة في الروايتين علموا أنهم الظن فيهم وللهذا الآية الحديث على الخبر في الصحابة
 والعقل بالفرق بين الظن المحاصل لأصحاب الآية دون الموجودين في زمان الغيبة
 أعشاقه واضطر في هذا الزمان إلى العمل بالظن اشتراكه في حصول العلم فيه بعد الحجج
 المانع بوجهين الأول لزوم الدوام في وجوده فخرج على وجوده فذكر بعضها فثبتنا من جهة
 حجتها بالخبر في السائر موقوف على صحة اجتهاده في جواز الخبر في صحة اجتهاده
 في صحة المسئلة بالخبر موقوف على صحة اجتهاده في السائر موقوف على صحة اجتهاده في السائر
 المجتهد فيها ووجهه ذلك إلى قدر الخبر المجتهد المطلق إن كان ممكنا لكونه من المفروض
 أو المراد العام بالمجتهدين ولا وهكذا الحاق له بالملفد بالبيان وإن كان الحاقا له بالمجتهدين
 بالعرض وهو أنه النزاع جواز اجتهاد الخبر في السائر المعتبرة فيقول جواز اجتهاد
 الخبر في السائر المعتبرة موقوف على صحة اجتهاده في صحة جواز الخبر في الاجتهاد
 وجواز الاجتهاد في هذه المسئلة لا يتوقف على صحة اجتهاده في السائر المعتبرة بل لا
 يتوقف على صحة طيله الذي استدله في إثبات هذه المسئلة الأصلية اجتهاده
 الحاصل بهذا الاستدلال لعل اجتهاده في السائر المعتبرة على اجتهاده في السائر

الاصول الخلاف في جوازها كما يظهر من الجفوف اليها في وغيره وجهان مناط
الاستدلال فيها هو العقل في امكان كل مسألة بدو من الخطئة مسئلة اخرى بحيث
يجوز بعدم المعارض حاله يمكن امتناع نظرية الاجتهاد في المسائل المحكية مع انه لا يميز
اذا يكون المجزئ في مجزئ في الاصول وانما يتم المجزئ في الاحتفاظ جميع المسائل الاصلية
والفروع وجعلنا مسئلة جواز الاجتهاد في المجزئ في جزم المجزئ وانف خبير ما به للارادة
في المجزئ في الفروع والمجزئ في الاصول فانما نقرح كونه مجتهدا في جميع مسائل الاصول
فنفرض اول العلم الاصول علما مستقلا ويثبت فيها اجتهاد المطلق في هذا العلم ولما كان
علم الفقه مشروفا علم مع فقه اشبه اخر غير هذا العلم فيمكن عدم الاقدار على الاجتهاد
في جميع مسائلها مع كونه مجتهدا في جميع الاصول وحاصل الكلام في جواز المجزئ
في الفروع موقوف على صحة الاجتهاد مسئلة جواز المجزئ في الفروع موقوف على صحة
الاجتهاد مسئلة جواز المجزئ في الفروع صحة اجتهاده في هذه المسئلة موقوف على صحة
اجتهاده في هذه المسئلة الاصولية كما في مجزئ في المسائل الاصولية او مجتهدا علم
فيما خلا من روايته خبر بان نظير ما ذكره المانع مجزئ في اجتهاد العلم اتم فاذا نقول
جواز اجتهاده في مسئلة انه يجوز له الاجتهاد وجواز اجتهاده في هذه المسئلة اتم
يشترط على جواز اجتهاده في المسائل اذ هي مسئلة في المسائل وطريق الدفع ان جواز
الاجتهاد في جواز الاجتهاد في المسائل الكلامية في الاصولية وموقوف على اجتهاده
في الفروع على جواز اجتهاده في الاصولية اجتهاده في جواز الاجتهاد لا يشترط الدور
وهذه بانه ذلك مثبت بالاجماع والضرورة من جميع البيناه كونه دليله ايضا خطبا في
اكثر افرادهم نعم يمكن ذلك في اثبات اصول الدين بانه يقع وجوه الصانع ما ثبت بحكم
العقل بحيث حكم العقل ثبت بالضرورة فاما ان اعتمد المجزئ على نظرية بداهة
الظن فيمن بالظن في العمل بالظن بانه يقول اعتمد المجزئ نظرية اجتهاده في
المسائل فيمن على جواز عمله نظرية اجتهاده في اجتهاده في مسئلة جواز المجزئ في الفروع
جوازها ما لم يجز الاجتهاد في مسئلة جواز المجزئ في المسائل الاصولية المتأشبه مجتهدا
بداهة وموقوف على احاطة الظن على الظن الاخر ليس به ودون قد يقر هذا الاستدلال
وجاز لزم التسلسل وجاز ان الظن الموقوف عليه هو الظن الحاصل في مسئلة الاصولية

ولا مانع من العمل به فلا يحتاج الى دليل اخر الا شهادة الى الفهم وهو مستند بالعلم
 وانقطع السبيل الى العلم والظن ومنها ان علم الخيري يصح علمه على ظن والدليل على ذلك
 على ما وانما لا يخفى ان العلم الموقوف على علمه فيسقط الاجتهاد والخبر وهذا موقوف على علم
 بحسب علمه على الظن وانما شئت بعدت العلم بالظن فبقية الدليل الظني في المقنعة الاولى
 انما كان على علمه بالظن وكان المراد ان جعل الاجتهاد في علمه بالخبر موقوف على علمه
 بقية الاجتهاد بالخبر بمعنى جعل الخبر في الاجتهاد فاما ما اراد من جعل الخبر في الموقوف
 عليه بالخبر في المستند الاصولية فلا مطلق بين الموقوف والموقوف عليه فانه منع
 للدور وانما اراد جعل الخبر في الموقوف فلا يتم الشرط كما هو واضح كذلك في الموقوف
 انما اراد بالخبر في علمه وانما لم يكن علمه مستنداً الى ما يمكن الموقوف على الظن في الموقوف
 ومن الدليل الظني الدليل على علمه بالخبر الذي هو مستنداً الى ما يمكن ان يكون في علمه بالخبر
 في الموقوف على علمه بالخبر في الموقوف فلا يتم الشرط في الموقوف وفيه الغاية في الموقوف
 على ما اراد بالخبر في الاصول فيما العكس ونظيره انما كان حكمه انما اراد بالخبر في الاصول
 المتأخر في العلم الثاني هو العلم بالظن في علمه بالخبر في علمه بالخبر في علمه بالخبر
 الظن بالخبر في علمه بالمنع والجواب عنه منع من علمه بالخبر في علمه بالخبر في علمه بالخبر
 لا امر بالعلم بالعلم في علمه بالخبر في علمه بالخبر في علمه بالخبر في علمه بالخبر
 المجتهدين بالعلم في علمه بالخبر في علمه بالخبر في علمه بالخبر في علمه بالخبر
 ثم يستعمل في دعوى الاجماع والضرر في علمه بالخبر في علمه بالخبر في علمه بالخبر
 ذلك ليس من السبيل الى العلم فيها فاما اجتهاد في علمه بالخبر في علمه بالخبر في علمه بالخبر
 لو انهم لم يثبتوا علمه بالخبر في علمه بالخبر في علمه بالخبر في علمه بالخبر في علمه بالخبر
 في الاجتهاد في علمه بالخبر في علمه بالخبر في علمه بالخبر في علمه بالخبر في علمه بالخبر
 من الدليل في علمه بالخبر في علمه بالخبر في علمه بالخبر في علمه بالخبر في علمه بالخبر
 المطلق بل بالخبر في علمه بالخبر في علمه بالخبر في علمه بالخبر في علمه بالخبر
 من دعوى الاجماع لعل اجماع العقلاء هو العلم بالعلم في علمه بالخبر في علمه بالخبر
 التكليف بما لا يطاق لو لم يكن ظنه حجة في جهة بناء التكليف فاستدوا بالعلم كما هو
 الموقوف وهذا الدليل وان كان انما يشهد بحجته الظن بالعلم الشرعي في حيث انظر الى خصوص

من

قد

التي الصر

اوها

من

معرفة العدد والافقه الذي
لا ينفك عادة عن لزوم معرفة
التمام من الخاص وطريقا التخصيص
ومعرفة الاطلاق والتعقيب والامر

[illegible]

فهذا هو منقضا وبقي الراجع المصطلح
كما حشفتاه في مجته ولا يخبر مجت
الاجماع فيها كانه المسئلة مما ينشأ ولا يحتاج
الاية وبطلونه لما يتمم ثم موصو

فالاحتياج من الضرورة ووجهه يعلم فاسبق قانون التقليد في الاعتقاد فالتقليد
 قال في العمل القلادة التي في العمل فلهذا المرتبة فالتقليد هو في التقليد في الدين و
 تقليد لا في الاعمال وقال علماء الاصل كالعقد في يخرج من العمل فالتقليد في العمل
 حجة كاختلافها في العمل يقول مثله في العقد في علم هذا لا يكون الرجوع الى العمل
 ثم تقليد له فكذا الاجماع وكذا الرجوع الى المعنى وكذا الرجوع الى الفاضل الى العمل ولا
 في ما دهم وذلك بقيام الحجة بقول الرجل ثم بالرجوع الى الاجماع في ما في محله وقوله
 ان هذه المعنى بالاجماع ولو سلم ذلك او بعض ذلك فتقليد فلا خلاف في التقليد فاما
 الاصطلاح فاقول وعلم هذا فيشكل في انهم يجعلون التقليد في الفروع والحق في الاصل
 بان المراجع لفظ التقليد هنا ان كان ما ليس عليه دليل فكيف يجوز في الفروع وان كان
 ما ثبت عليه دليل فكيف يجوز في الاصول والمناظر عما في جعل التقليد هنا مجرد
 المخذ بتقول الغير مع قطع النظر عن التبعين في الدلائل احد قول الغير في الاصل هو
 او الدليل في التقليد الاصطلاحي في اعني الاخذ بغير دليل ووجه عدم جواز عدم الدليل على
 العدم وقوله في الفروع ليس قول هو ما اطلق عليه التقليد بوجه اصطلاح جديد وهو
 الاخذ من قام الدليل على جوارحه الاخذ عنه ثم في كل مقام في قولنا لا بعد من التقليد
 في الفروع فانما يشهد من المجهول العادل للتقليد ولا يجوز تقليد غيره فانه في ذلك في موضع
 هذا القسم لا اخذ بقول الغير فتخرج عن التقليد على الاصطلاح الاول لا انه عمل بقول
 الغير بالدليل فلهذا لا يجوز وما عجز في عمل بقول الغير في غير دليل فلا يجوز في انك
 قد عرفت سابقا انه اخذ العالي من مثله قد يكون بوجه حجة في عدمه وليس من كل
 بوجه فيكون هو مثل تقليد المجهول واعتبار كونه الدليل على الاخذ ولله في مثل الامر
 لا عند المكلف بل في لزوم الظاهر في الفرق بينهما المكلف هو الاخذ من احد ما بقول المجهول
 والاخر يقول بجمع مع عدم معرفة كل واحد منهما بوجوب الاخذ من المجهول وعدم الاخذ في المجهول
 من جهة الدليل بل اخذه وجبا بالقبول بظن انما هو مثل العالي الا ان الفاضل منه
 الاخر والاعتناء بان يكون الدليل طبلا عند في نفس الامر كغيرها في جوار التقليد بوجه
 عام بل عليه دليل كما في سبغ ويمكن وضع هذا الاشكال بوجه صريح في النزاع في الصورة
 التي في الالفظة وحصل ذلك في الصورة وهو مخصوص بالعلماء والاخر كما في ما سأل اليه

في التخليص

ولكن علمنا أنهم مطلقون ولم ينفذ على شيء في كلامهم الا بقوله احمد فاصولهم المخرقة الثانية
 في التخليص الثانية للعدالة وكيفية فاشتهروا بها علماءنا الذين في علم الاجتماع انه يجوز لمن
 لم يبلغ ذنبا لا جنبا والتقليد للجهنم في الدنيا انما هو مقتضى ان لا يجب على من كان لا جنبا
 عينا بل هو كذا في قول في الذكرى عليه اكثر الامامية وخالفه فيه بعض فقهاءهم فيمنها
 حلتها وجعلها للعوام الاستدلال واكثرها جنبا بغيرها الاجتماع الحاصل من منافاة العلماء
 عندنا اجاب الى الواقع النص والظن او اياه الاصل في المنافع الا باحذ وفي المضاد المحرم
 مع فساد من فاطم في منتهى والاشهر من محصور في آتني وقال بعض الفقهاء
 من المعزلة انما يجب على العاقل ان يسلك العالم بشرط ان لا يضره جنبا ولا الجناس ولا المطلق بل عليه
 والحق الجواز من كل شيء عاقل عاقل او عاقل بطريقه العلم الاجتماع العلم من جميع حال
 السلف والافناء والاستغناء ونظر بعضهم انكارهم والمذنب في كلامهم ومعه ما
 الاجتماع ان يبدل المضي وغيره علماء الحاجة العامة قال في الذكرى بعد ما نقلنا عنه
 ويدفع اجتماع السلف المختلف على الاستغناء من غير ما ذكره في الدليل بوجوب الرجوع
 انتهى ويدل على انه لا يجوز من لا يتكلم فامثال اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وكلامه وان
 الاجابة على وجهها الا ان العلماء وهي كثيرة جدا وسنذكر بعضها وبها لا يلتزم الزعم
 العصر والجمع الشديد بل اختلاف نظام العالم والاجنباد وليس من اسهل ما يحصل عند
 وقوع الواقعة بل يحتاج صرف مدح العواذ عليه فبما ذكرنا البغدادية من جنسها
 ضعيف عموم الاوله وضعف ما استدلوا به من ان ينجى من الشغف على المعنى الخطأ يمنع
 من قولهم انهم الاصل على القبح ولانه لا يجوز التخليص في الاصل فان
 كان مكلفا بالاجتهاد والعدم في الاصل فلا بد ان يكون معتمدا منه والالزام التخليص
 سبيلها ومن يتكلم في الاجتهاد في الاصل فيمكن منه في الفروع ايضا لانها انما هي الفروع
 واكثر شيئا منها وهو على الاول او لا يمنع كونه مطلقا من الخطأ ما يمنع العمل والاشغ
 على الاجتهاد نفسه وقابضه من الخطأ بين الخطأ بين الدليل كما لا يخفى وعلى الثاني
 منع كونه اجنبيا في الاصل ما يمنع قانها منبهة على قواعد عقلية وشواهد وقية
 وبهذا لا يمتنع من اجابها انما هي التخليص اليها وليس يلزم فيها الى الدليل الاجمالي كما بينه
 مع ما فيها فليدفع غايته الغلبة في جنس الفروع مع ان اوله الفروع جزئيات منفردة مشبهة

٢٠٥

كل
 صفة

الاجتهاد

وع

يسهل

فالترها ماثلة مع عدم مدلولات خفية ومخفية باختلاف ذات واختلاف لسان
 من لها في كثير منها ثم قال في كوي بعد العبادات ان التباين وما ذكره لا يفرق بين التباين
 عند الخلق وخصرها عند الشقوق غير جدير بغير الوصف بالحق من غير اعتبار
 اطلاق الظاهر من ذلك الوجه الى اجماع العلماء والى النص في غير ما ذكره من
 على صحة الاستدلال بالاجماع بالنصوص وهو ما ذكر الاجتهاد في سبيل امانة النص
 من الاجتهاد الاحاد التي فيها المصلحة العقلية فلا يحسن الاستدلال بالاجماع والنص في
 جواز الاجتهاد في مجتهديها وجواز العمل عليها فلا يعتمد في ذلك على العلماء فهو مقتضى
 كما في مجتهديها في ذلك لا يفرق بينهم وبين المجتهدين مع ان ظاهرهم انهم يفرقون حيث
 قالوا انهم ائمة مجتهدين لا يفرقون الى اجماع وكيف كان في المسئلة والحدود وضعف النص في
 الظاهر ان ينبغي نعم هناك احوال اخرى وهي في ثبات جواز التقليد للعلماء في النوعين او جواز
 الاجتهاد وعليه من المسئلة الكلامية التي لا يمانع بشفق بها المقتضى لا يرجع فيها الى التقليد
 المجتهد بل يجتهد المقلد فيها فيحكم عقله ما يراه وجوب الاجتهاد في الخبرين او يجتهد
 تقليده في عدم وجوب الاجتهاد رغم التقليد فيها لان وجهه ما عدا عن العلماء ان يجوز
 للتقليد في الواقع التكليف بما يوجب اختلاف النظام ونهت عن العمل به في اجماعهم بعدم
 وجوب الاجتهاد وهذا ايضا اجتهاد للعلماء ويجوز عليهم الرجوع الى اجتهادهم كما يرجع
 في جواز الرجوع الى المجتهد في الكبر والكتابة الثانية لمر لا ولد المذنب مع جهلاء
 التكليف بالضرورة وبسبب الكلام في تمام المقام عند بيان لزوم النظر في اصول الدين
 للعلماء وكيفية معتاد التكليف فانه هذه المسئلة تحتمل جميع الاحتمالات الصليحية والباحثة
 العقلية الكلامية ما حصرنا في الثاني على ما سبق وعلو ذكره هنا فاعلم ان هذا النزاع في
 هو غير ذلك الفعلة والمجتهاد الحاصلة في المسئلة لا يمانع التكليف الى ما يحسن
 في انه هل يجزى الاجتهاد في جنس ثبات المسئلة ويجوز التقليد فيها وذلك انما هو من يحصل
 خطأ او من العلم فاولى خطأ في علمهم بالفتنة والذكاء سيما بعد التنبه بحال العلم
 والتمتع منهم في التقليد بوجوب الاجتهاد في النوعين للعلم ايضا لا يمانع التكليف
 بما بعد التفتن لذلك ولا في حال الفعلة هذا هو الحكم في العلم واما المجتهدين
 يجوز ان تقلد غيره في المجتهدين اجماعا او اجتهاد في المسئلة واما قبل الاجتهاد في المسئلة

نعمه اقول للجزء مطلقا وعدمه مطلقا والتفصيل بغير الوقت وعدمه التفصيل بغير
وحدا لا يخصه من الاحكام والتفصيل بغيره لا عدم منه وغيره والتفصيل بغيره لا عدم منه
وغيره دليل الجواز مطلقا محوم فانه قد فاستلوا من الذكر انه كنه لا تعلمه وفيه الجهد
في غير هذا الضيق ليس من العلم بل الضيق لانه من اهل الذكر اهل العلم الذي في القابل
غير العلم ودليل المانع مطلقا وجوب العلم بطلانها كما في طريق البطلان عاخرها اهلها
لدليل وهو الباقي وفيه منها لا يجمع فيها معنى فيه وضع التمكن من الظن مع حصول الوقت
فظهر ان الاقرب الى الجواز مع النقص والخصا من الحكم به اما عدم الجواز في غير فلات
ظنا اقرى من الظن الحاصل بالتقليد او الاحتمال الخطا في اجنبها ونفسه من وجهه في اجنبها
من تقليد وجهه من اجنبها لا الخطا في الاجتهاد في اجنبها ونفسه من وجهه من اجنبها
محمي اجنبها ونفسه فانه يعلم بان من مطلقه وقال هذا الكلام الى عدم حصول
الظن بغيره في الجهد اذ المعنى يحصل بغيره في ان واحد واحد هو معنى في الاجز
وما وقع سمك فيها سبق من عدم لزوم حصول الظن الاقرب الى الجهد بل يمكن حصوله
بغيره الظن بعدا سقراط الوهم فهو معنى في اجنبها ونفسه في اجنبها ونفسه في اجنبها
الاعمال فربما يكون لا يبين من ان لا يبين من كونها عام عدم الخطا في اجنبها ونفسه من عدم احتمال
عدم كونها اجنبها ونفسه في الواقع فم ربما يكون في اجنبها ونفسه في اجنبها ونفسه في اجنبها
ان بلا خط الجهد المسألة ملا حظا اجابته والنقص الى اولها على سبيل الاجمال
لم يبق النظر فيها ولكن حصل الظن باحد طرفي المسألة او ارضا وفي ذلك موافقا
فاعلى الجهد الاعمال الاوقع فقد يطرئ نفسه بذلك فنص الجهد فاعلى الجهد
موافقا له في جملة ولا المسألة والمارات المحصول للظن الى جهة الاطراف وعند
سبيل اجنبها الاعمال والاوقع فلا يكون في شفاوتها الى اولها وفي هذا المعنى باعتبار الاجتهاد
وباعتبار العموم البشري وعدمه باعتبار كونها من الامهات لوجوه الفروع وتحت ذلك وربما
يوجد في زمانه من حيثها التحصيل الى الجهد المحصل بغيره ان يكون من الاعمال على الجهد
او يحتمل النظر في فواظده الى الجهد الاعمال بصير من الاعمال على نظره والبعيد
في العمل عليه مع قطع النظر عن كون تقليد الاعمال اعلى ما حصل له والافرق بين هذا وان
ان الجهد في السابق لا ينظر في النظر والاعمال حتى الفاعل ويتم تطويرة في الجهد

فيهما لم يترك حقيقة منها جزءا فادجاء ان يكفى فيهما بقاء بالمطابقة الحاصلة
 من الاجزاء وبعده عن خواص المصادق وطرف الموانع من تحصيل الجزم فيهما فلم لا يجوز ان يكفى
 في اصل الشبهة اذا حصل الاشياء بسبب حصول الموانع فلهذا صحت عليه ان يمازى
 الا في القادة لداثا فلا يتفق بينهما حكم الشبهة لئلا يقدار ان يمازى ما هو في نفسه والحاصل
 اني لا اجد حجة في البدهن مع كل واحد وكل منهما في الاخر على ما يجب في القادة اولها ان
 الشبهة مع انها قد تنبأ بالشبهة في بعض الموانع ايضا والقول بان ما حصل في البدهن
 عن الشروع في الكلام وقد بنياء في ما ذكرنا الكافي كما ان الاصل في حصول البدهن واحد
 فذلك الاصل في الشروع فاما جازا اشياء الحكم الذي هو في الحقيقة فانه مثل حال البدهن
 والاعلم انما اقول ان البدهن مع ما هو في الاصل والاصل في الحكم الذي هو في الحقيقة
 الامر الى بقاءه ومقصوده في كونه بالحكم الظاهر والعلم بان ما هو في الحقيقة
 في الاصل في الحكم مع فومر عليها في ذلك لكن انقضاء الخطاب في شبهة في فهم الخطاب
 وانما في بعض النوازل فلم لا يتقيد الخطاب على انما في القادة نعم ان راد منه شيء اخر
 علما وانما في القادة فهو مقصود وليس بغيره فاما في الخطاب في فهم ما شانه
 البدهن في الخطاب ليس ان ينعقد وانما لا يكون ذلك في فهم هذه الامثلة والبدهن مع
 عدم التقصير بعد ورا والقول بان جهل الخطاب عن ط الشروع مع قابلية البدهن الى الدلالة
 وثنا في فهم الخطاب ليس بسبيل على رضاه في فهمه فلهذا الخطاب في الخطاب ليس عليه
 احاطة الحق المحقق بخلاف ما جعله مناط العقل الغير الغابر لذلك جواز في الحصول
 انا خلتا في القول في ما سبلا اذ كان وثنا وتما في الدلالة في الحكم ان كان
 ومن يكون في الحكم هو مقصود في ذلك فالذي هو حجة الله تعالى هو العقل والاشياء البدهن
 مع التخليد والاشياء في ذلك البدهن بعد الواسع والطايرة في الاشياء والحاصل في
 الخطاب الفهم في كل منهما يد في التخليد والاشياء ايضا هو الحكم فيها نحن في ذلك وطرفهما
 في ادراك التخليد والاشياء ان نظره ونكره في فهمه بها بما يلقه طائفة في ذلك اذا
 البواعث الكاشفة في النفوس والاشياء الجارية اختيارا والطايرة في فهمه في القول بالحكم
 الحاصل في الدلائل ما لم يبلغ هذا المستوى فكيف الخطاب الذي لم يعرف بعد واثم الخطاب
 من ذلك من معاني النفوس والاشياء في واثم البدهن في فهم ان محض موافقة الاباء

في هذا الكلام

ما دلت التي وقعت في صدره
 منهم وصارت بيانا في
 ما واهله فلم لا يجوز حصول
 شتبه في الأصول بحسب

غلظ

على
 نص
 لك

والاهلية

والامكان ما بين الشبهة واليقين الى الحق واللاخطرب بالاشهر بل يصح القول
على العمل العلماء الذين اصابوا الذين كسروا انهم ظلموا هذه الزيادة عن اعتقادهم فضلا
عن دونهم وكل من كثر هم بل يصح القول على العلماء الكلام في ما بين معاد البشر
من جهة افكار الحقيقة الاولى سئل بها وعدم تنافذ من مكانة الخصم ففهمه في
الخصم من جهة ما لا يعلم فان لهذا المقادير في مكانة تحت في مكان لا يعلم
منها كما احد الوجهين الصغرى ويرى كونه منها ما هو اخفى وبسبب الغلظ على اللبلاء
الظلمة في الواقع ان الحق في جميع عروق اختلاف في الحقيقة لا يمكن لكل احد بل ان العلماء
فضلا عن العامة بل لا احد الناس بعد مدة من الجاهل ان يرى ما يكون في هذا ما
ينتهي الى فكيف يتبين بطلان ولا عمل لكافة الناس في غالب عوارض بل انظر الى
منافى الحكمة الله تعالى في خلقه بل بعد في خلقه من ذلك ان مرادنا للكاتب مختلفة وكل
يعلم لما خلق في ذلك في الشرائع ان الربا في ان خلقه وخفي في الجمل في الحق
انما يطاع عليه ولو المكاشفة في المعاملة انما يروى في بعض من ان طلب العلم في زمان
نفس في هذا ما هو في المباح بقولهم فلا في ان فكر كفا في نفس الله لا قبل
يعرض عن ذلك الربا حتى ان حصل له في ان لا يتفقد ما في الوجود في حق بعد
الاخلاص مع بقا الانبياء في انهم نفسهم في هذا حالها في ان هو يجب في ان
فلا نامة شهيد الحسن في جمع في الناس بعد موته في ان هو ما ذكره في المصالحات
التكليف في استنباط عرف في الاخلاق في الوجود لكل الناس في اول التكليف في جميع
عظيم لو لم نقل ان التكليف بلا طاق ولذا جعل الناس من قبله طاقته في الصورة
باخذ طاقته الملازمة وجعلوا بها شرع والامر الذي يلهي بل لا فعال الشريعة والا
سلك التمسك باسقاط نفسهم من اعمال الناس حتى لا يتقوا في اعمه ليس في هذا
الما كنه المثال وانما خبر بان كل ذلك معصية ومخالفة للشرع في مفهوم وعباد
الى المملكه برجاء الجوف وهو مفهوم بالعدل والشرع في شرع في ان لا العمل بل
الامر به مع كونه مني باللفق البهيمة لا ينفك عن تقوية تلك العرف ومعالجتها
التي في حالها في ان كانت واقعة لها وكان لم يجر عادة الله تعالى في ذلك في ان الناس
وبالجملة ما يتغير في حق النظر هنا عنها انفسه الانطال في الجملة فيستعين الله

الصفا

القياس

على الهمام الحق والاصل ارجاء هذا الحق في كل باب فان قلت ما ذكره من الغشيل
في المسئلة والفرق بين ما بين الاصل وقوله بالفصل وهو قوله لا معنى
للمعنى الجماع في هذا المقام الحق مع قطع النظر عن الشرع في صدقها بانها ثبات الشرع
مع عدم وجود الحق بعد عدم الفصل ليس قاطعاً لعدم الفصل بل انظر وجوب الفصل
بذلك في الجملة كما يظهر من اثنان من الجملتين وغيره فقد تقرر مما ذكرناه ان الجزم المطلق
يكفي في سقوط الاثم مع عدم التفصيل في حصول الجزم وبكفي بالظن اذا لم يكن يحصل
الجزم ولا دليل على وجوب تفصيل الجزم الخاص بالظن في الاصل بل هو لا تفصيل
الزوايا المطابق للواقع وبكفي بالظن اذا لم يكن يحصل الجزم ولا دليل على وجوب التفصيل
ما يقتضيه ولكن بما في الواقع ولو ثبت احكام الشرع على ما هو في الدنيا لا يمتنع
ولا ينافي الحكم بسقوط الاثم كما سبقت انتم الترتيب ثم ان يحصل العقاب بالاصل لا يقتضيه
على صورته الا انما يحصل بالنظر في الدليل الثاني ما يحصل بالتفصيل نظراً بحصول
في العزم اعني ان يثبت من الظن التفصيلي بها وانما يمكن حصول الجمان في الشرع
والثالث ما يحصل بالتفصيل نظراً بحصول في الشرع مع حصول الجزم بهذا الظن ان كان
الاصل لبيانها في الاولين وانما مرادهم من تفصيل الجهد الكامل مثل نظير التفصيل
في العزم المتأخر ولا يستقيم المصطلح عندهم لا يجوز الاخذ بقوله العزم ان لم يكن مجتهداً
فهذا يخص بالدين والاعتقاد وحصل لهم العلم بالادلة على اختلافها لا اجتهاداً
او التفصيل مع الحق اليه في قوله والى شرط القطع بوجع الكلام يعني الكلام
في جمل التفصيل عندهم انما التفصيل بهذا المعنى اذ هو الذي لا ينفك عن الظن لا معنى
الثالث اما الثالث فان امكن حصول الجزم من تفصيل الجهد الكامل لزم لا اذ كان
الذي زال عنهم العقلة المنطقية لان تكليفهم احكاماً من دون وجع افعال العقل
والاجتهاد مع العلم في زمانه نظراً واجتهاداً فانه يثبت اولا بالنظر صدق المجتهد ثم بعد فوجع
الى القسم الاول ولكن حصول الجزم خارج نادوا اما الجزم الخاص بالظن لا يمتنع نظراً
المجتهد من الكاملين مثل الجزم الخاص للاطفال والنسب والعمى الثالث في عدم الاعتقاد
بقوله ايمانهم وامها انهم واستبعدهم فان كان منهم معتقدون لمسلمهم ايضا بل علم انهم المجتهد
ايضا مع عدم معرفتنا ان المجتهد من هم المستحقون للاعتقاد لا غير ذلك خارج

ناب

الركون

فالحمد ان ذلك

في مطر انظارهم في هذا المقام لا يتم بقولهم في حق التقليد في الفروع والمجوز في
الاصول وموضوع المسئلة واحد الا ان هناك لفظ التقليد في عنوان المسئلة و
جعل المرد في التقليد في مسئلة الاصول بمعنى لم يأخذوا التقليد في الدليل التفصيل
الخاص الذي هو عين حسن الظن باحد في كل ما نحن فيه في حق جعل التقليد في المسئلة
احدهما حصول الجزم للمعارف العالم المقتضى لتعقيل الجزم والظن والفرق بين الجزم
وغيره والثاني حصول الجزم والاطمينان لثبات الاطمينان والنسأ والعلوم مع عدم تأليفهم
في معنى الجزم والظن وعدم تعلقهم لا حتمال عدم الجزم في الاخذ من الخلف والفرق
بين اثباتهم واطمينانهم وعلماهم واما الصور في الاول فيكون داخل في التقليد كما
اشترنا اما الاشكال في الصورة الثابتة والكلام فيه هو نظير السلام في تقليد اباهم
واما انهم في الفروع كما مر في السابق في كفول المرد في تقليدهم هناك في
اليوم والاذعان بقولهم والاعفاء عليهم وهو جزم عال بالاطمينان وان كان الجزم
في النظر لثباته اذا خلت نفوسهم عن الشك في عقلته عن الكون والشهاد
لعدم عرضها لثبات الطرائيق والاحتجاجات عليها في الكلام في سقوط التقليد
في هؤلاء وعدم السقوط وانما حصل عليهم الكفول النظر او يكون ما حصل لهم في الاطمينان
والحق في ثباته في وجوب النظر مستظرف كونه المكلف بما في الوجوب بالبرهان
بحسب انما هو على من لا يوافق معرفته كالمه واما في حق سميعة الجزم عليه النظر
تفصيلا وان يكون له الاطمينان بالدليل التفصيل الا انما في معنى الحكم بالاعتماد
على الفروع مع ذلك في ذلك والكفول في التقليد وهو معنى في حاشيائه ولا ما يحصل
بسبب ذلك في الاطمينان ويكون عند الكون والاطمينان مفصلا عن موضوعه في عدم حصول
اطمينان له في الاطمينان في النظر فلا يثبت في غير معدن وليس به جزم
لمر من ان يسمى الكلام في حاله ولا يحصل بحسب ان يداخل في ذلك في عمل التزاع في
اخذ احد انما في الجزم في هذا التقليد والثاني في الاطمينان في الاطمينان في
على حاله وقد يظن ان الامر بالنظر في امر تقليدي واجبة في الفروع في اذعان
بما في سميعة من حصوله بالنظر في العالم الاطمينان اهل ملته اذ انهم على مسئلة
الامام خلافة في الحق الذي انما اوله على من جزم الابدان بلا حط في حقنا معزب

العامة يدخل في هذا العالم المجرى الوجود مع وجود الدليل على صحة هذا القول
 تلك من ذهبهم واخذ هذا المذهب مع معرفته بين جنى النظر والاحكام فخذ المذهب
 ما الا باثباتها على ابداء فينصر في النظر وساج منه فخذنا ايضا مثل السابق في العقل
 غير ان هذا الامر وذاك معدودا في تلك هذا الوجه يسمى الكلام في خلافه فاسق
 اما هذا ولكن بهذا الكلام لا يتناول في هذا الحال بل هو الموافق والمخالف والمساو والكافي
 على انفسا في هذا العقل بنقد الكفاية في الفقهين ووزن المسائل والاشبه
 خروج على العدل وذلك لا ينافي في ثبوت احكام الكفر في الدنيا مثل الحكم بنجاستهم و
 وجوب جها وهم دفنهم اما الجحاسة فلا نه امر بتعدي الكفر لا وبيان الكبر
 المختار بل بعد في النقص في الكفاية مع ذلك فيحكم فيها سلبا وكذا كمال الكفاية قبل
 الدين فخذ احكام وهو يقتضي لا ينافي الحكم بالجحاسة بل هو بلا وجه له في
 في دار الدنيا وهو ايضا ظلم لا ينافي الحكم بنجاستهم هم المسلمين وهم لا يعتقدون ذلك
 من الله بل لا يمكن ان يقول المسلمون اصلا كما ان لا تغفلكم التواضع عليه واثنا
 واعلمنا ان جليل المظالم في الله واما كون جاهل هذه العقيدة مع هذا عند الله فهو في شراح
 الاستعدادات كجحاسة الكلبة وهي راجعة الى سر الفقد الشهية في الحق وفيه ولا يجوز
 اصرهم وبعدهم وشراهم فانه ليس حالهم في حال العبد والاحكام والمؤمنين المتولين
 على القسط فاما سكن المسلمين على ثمانية طرقة الوجود والنقص في اما جها وهم صفاتهم
 فاما في فظن منهم وحصل الاشك وفي النظر فلا استكمال في هذا الامر في العقل
 لذلك بل حسب الحق معه والباطل من المسلمين ولم يفتن ليجوز في النظر اصلا في ليس
 باعلى شأن المسلمين او انتم من تمام الكفاية وكم يمكن وقاع الكفاية في بعض السلام
 الا كملتهم في الفروق بين معتدة المسلمين ومعتدة الكفار انما هو في غير الله والعباد
 وبالجملة فاما عند العدل فمنعنا عن الاقدام في الفرق فيما لا فرق بينهم اصلا واما الايات
 والاجاب والادلة على غير الكفاية في المشاوق فلا ينبغي منها اشكال هؤلاء بل انهم
 الكفر هو في كفر الحق بعد ظنهم وهذا امر وجودي لا يمكن حصوله الا مع الشبهة وال
 النقص في حله غير ان الاشكالين بان عدم الايمان من شانه الايمان اريد به عدم
 المكنت بالنسبة الى المؤمنين الاولين عليها فاما المراد من شانه الايمان هو الذي علم عليه

ما

من الكافر

بج

التي هي

الحجة وقصر مثل اطلاق الاعمال على الناس لا على العزب فيجعلهم من الكافة الذي
يجري عليه احكام الله تعالى لا من بعد ذلك في النار في الآخرة فان ذلك يكون في الاول
دون الثاني فثبت ان الامم مسلمة لم ينزلوا ما انهم من كفر او شك في انهم
من الايمان والاخبار وتصلب الكلام في هذا الماداة لانهم انما ينطقون بالحق في
الله في الجملة ام الثاني بلحق باليهام والجانبي لا يتعلق بهم تكليف واما الاول فلهذا
في حال خلوا النفس عن كل ضلال ودين ومذهب مثله كبريات في بلاد خالية عن مسلم
او عارف او بداخل حال غير المذنبين او مذهب مثل ابيد وامداد اسناد وهو على
اي الشك من غير ما يحد طريفة عينه على كل طرف بها او يحصل النطق بطريفة
او يتقوى بها او يتقوى على الاطراف فيسقط عنه التكليف في شي آخر لغيره من وجوب
اخر عليه وان كان اطمينا منه من جهة حسن ظنه بابيه وامه ولا فرق في ذلك بين ما
صاحبه كالحرف وعدمه العبادات ثم وان ثبت الفرق من جهة الثمرات الدينية في ثبت
الاحكام الشرعية لم يوجب تكليف الفاعل لا يثبت الشك في ذلك والتكليف عدم الفرق بين افراد
المعاد والحمد حتى لو كان في جماعة الطهارة او المذنبين او غيرهم لم ينطق
للتكليف بطلان طريقتهم فهو ككف فساد عن الفرق المختلفة في الاسلام وتعبه
طريقته واذا عرف الطفل بالقطرة او بالسحابة او من ابيد رامة وجوب الصانع في الجملة
يحصل في هذا ان جسم وانما في السماء ولم ينطق بعينه في عدم جسمه في جملة
على ذلك حتى كبر فلا اثم عليه ولا مراعاة حتى ان ينطق بالاحكام الخلق والبر
من على الارض في ذلك مع ذلك يحصل المنزلة في يوجب عليه التحسين والنظر في المنفعة
فيه اثم ولا فرق في ذلك ايضا بين ان ينطق المكلف لان اطمينا من يحصل له هو
يدين في غير الامم يعني عدم قبول الشك في لوصافه من كذا او لم ينطق لذلك
فلا يضر في هذا الحال حصول الشك بعد ما صافه الشك في الكلام بعد قال
الاطمينان اما الايمان على غير ذلك في شخص كامل من جهة كماله او بالنظر والاجتهاد وفي
الحيثية الرجعية الى ذلك الشخص فيمنع من النظر والاجتهاد كما اشرنا اليه في اتم
اول الامر بعد من والاطمينان او في اول الامر الرجوع الى الشخص لنظره او الى
الاعتماد على شخص كامل في ينقسم نظرا الى سبب ومكان لا اعتماد على ذلك الشخص

فمجرد ان كان الاطمينان تاما ان ينطق بالحق ويحصل له الشك مع غيره
انما ينطق في شيء من اذ ان ينطق في حجب المرونة وتضمن انه لم يحصل الاطمينان
فان امكن حصول الاطمينان لا يثبت الا اعتماد على شخصي او افراد في الاول
فان الاول لا يثبت في وجوب تحصيله يحصل به الاطمينان فالتكليف يحصل
به الاطمينان

والسبع

سلفی فہم

ترب

六

بوجه البين في الجملة وفي العلماء الكاملين لا يفرقهم قال الحسن انه جعل محل النزاع
هو هذه الصورة وان المراد هل يجب ان ينظر الى الفصل للقطع في صورة ام كان يصوره
ام يجب ان لا ينظر الى الفصل له وانه لا يفرق بين كونه النظر الى الفصل ام لا ولا يفرق
خلقه فيحصل ونفسه في محله بل في تمام حتى يذهب اليك ان اطلاق التسمية على
الجماع بهذا المعنى لا يتنافى كونها جماليا حاصل له ولا يفرق بين ذلك فيحصل او فصل له ام لا
منه بل في تمام حتى يذهب اليك ان اطلاق التسمية على الجماع لا يتنافى كونها
اجماليا بالمعنى الذي بان في عدم اشتراط ملاحظة ترتيب الفاعل من تفصيل العرف
فيما حصل المصطلحات او بالبيان فظهر ان كونه التسمية فيكون محل النزاع في قوله
الاصلي بما هو ان يحصل الحرف من جهة نقطته لا من جهة شكله فيحصل
سبحا اذ احصل الحرف له بعد من الاطلاق بان الحاصل له لولا ان يطرأ على حصول
فالمشهور وجوبه في الفاعل من جهة التقليد بالمعنى الاول اعني ما هو في التقليد في
واذا انما ينظر في ذلك في الحرف مع جهته في الجملة فيحصل بالظن وليس من باب النزاع
حتى يكتفي بالظن مع امكانه فيحصل النظم ايضا كما في قوله في الحرف الاول
الامر ونحو الاطلاق من بعد حصوله بل في النظر والتفحص فيحصل النظم لعدم
الخوف من المضرة لا بد لك وعلم ان الراجح اليه هو واجب اذا ثبت من غير حصول لان
القطع فيكون بالظن لعدم التكليف بالجملة لولا وجهي بما لا ولا تفصيل ولا لزام
يحصل اليقين بمعنى انه ينفى الامر ونزول فيمكن من الشك واكثر الناس يفتهم في
هذا القبيل انما يحتاجون من فاذا جاز من الاطلاق فكيف يفرق بين انما ذكرنا
من عدم نزول الحرف الا فيحصل اليقين مع الكمال في الاطلاق بقوله لا في قوله انما
بل لا بد من التفصيل فاذا اذ لا يوافقنا في الادعاء من جهة الفاضل وبعضه البني
وحقيقة المعاد وعدم المذكورات فالظن بوجه المذكورات لا اطلاقا في
دوران الامر بين التبيين والتمسك بخلافه فيكون في الاختلاف بينهما
بالثبات وحصول اليقين فيكون جهة الثبات وعدم الزوال كنهنا في وجوبه
اولا لعدم نزول اليقين بمعنى ان غناء الجوارح المطابقة الذي يثبت بعضها
اليقين وتماثلا فيكون في التسمية بغيره لكونه سببا لانكار غناء هذا حال

بالمن الذي بان من عدم اشتراط
ملاحظة ترتيب الفاعل من تفصيل العرف
والعملية بالتفصيل مصطلح لا يفرق

عند القطع في

الثابت المطابق لا واقع مطلقا فهو في
غاية البعد اذ قد يحصل الجزم من

بلى التميز لان ما يتصور فيه
انكار المذكورات من

الواقع

القسم الاول واما الثاني والثالث اعني ما يحصل من الظن لو يتوقف في بعضه على الظن والاشعوب
 ان يحصل من غير حاله فاذكرنا في القسم الاول الاصطلاح انما هو الحق في بعضه ايضا ومن نظر الى
 ان يحصل لا يلزم ان يقع المكافئ فيكون في النظر على شئ ومنه في حق هذا المقادير الصواب
 او انما هذا في حق الاختلاف العلماء في حجة التثليد في القول وعدمه فالشعوب المعروفة
 عند هذا معانيها اكثر اهل العلم بعدم وجودها عند من لم يتحقق الظن في حق من هو الحق والحق
 وقد طرأ في الحق من النظر واعلم ان من هذا طائفة الاول انهم لم يجدوا في حق الله انما في
 ان الحق في حق من يتوقف على شئ في ذلك الشئ الوجوب وانما في العقل والاشعوب
 فعل في حق الله من التثليد وجب الاجتهاد وحصل في حق الظن بهما في الحق وعمل في ذلك
 الصلح في حق الحق في الجزم او في حق المصطلح في الجزم في التثليد المطابق للواقع وهو
 في حق كتاب الجزم في حق الجزم المطابقة للواقع والاولى من الكلام في حق هذا الكلام
 والنزاع في المقام الاول بين مثبت الصانع ومنكره في حق المقام الثاني بين الحكماء والاشعوب
 ما بينة والمعتزلة بين الاثمة قالوا في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 هو المسئلة الجوز عن هذا المقام الاول يستفزع الجوز في المقام الثاني واما الجوز في
 المقام الثاني فانه الامامية والمعتزلة والحكماء في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 فنظروا في معرفة الاشياء بالذات والافقولة في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 اولها في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 وباطنة جسيمة ومجانبة ما لا يحصى كثرة ولا يشك في انما هي من حق الله في حق الله في حق الله
 انما ينفقت في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 بصفة العقلية وبسبب تلك النعمة عنه وهذا معنى الوجوب في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 راي العاقل ان من حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 يشك في سلبها عنه في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 النفس اجمع القدرة وهو في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 وجوب شكر الله وجوب انزال الحق في النفس وهذا يتم الا يعرف الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 مرتبة ولكن من حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 ثبت وجوب معرفة الله ان كان كهيئة تحسين المعرفة وحصل في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله

عنه بالحق

الى

منه

٢١٢
٢٠٩

عالم مثلا والا فان كان مما يقتضيه في نصف ذلك النعم وحلله او في النظر فهذا هو الكلام
في المقام الثالث فليكن بما مر من فقر الدليل في المعرفة ثانيا يتم بالنظر في التشديد في
الاطنى وهو لا ينزل الحق وما لا يتم الواجب اليه فهو واجب النظر والوجوب
على هذا الدليل اما على عدم افادته لوجوب حصول المعرفة او على عدم افادته لوجوب
كونه المحصول على سبيل الاجتناب فليكن يتبع استلزام مجرد الحق من الحق فانه ذلك ويجوز
لغيره ان يكون وجوبه فلا وجه للاطلاق في ذلك فليكن محظوظا وجوز به فاطمان فليكن ان
فخرجنا مثلا بالنظر في التشديد فلو لم يوجد الحق في فرض حصول الحق ففقد في قول
بما ظن بما في ذلك من وجوب سبيل الحق وكله في قوله مطلقا واطمان به وجوز فلا يحصل
له حرقا حلالا بذكره والجليل في جميع ذلك يظهر ما قلنا في المقام من ان الحق لا يحكم بالحق
مطلقا ولا ببيان منزله المطلق كلام العلماء مثل العلامة في الوجوه في عشر من غير ذلك
اذ من اصولهم الممهدة وقيل بعدم المقررة عدم تكليف العاقل في تكليفه الا بطلاق وان كان حصول
الحق في حكمه كابق سبيل ملاحظة اختلاف العقلاء في ذلك اما ان يرد سبيل ما يبلغ
الشيء والتكليف بالنظر في الحقيقة وعبره ذلك والحاصل ان الملاحظة بذلك الاستدلال ان
القول بحكم الوجوب بالنظر في الجملة وانه لا معنى للحكم الشرعي بذلك للاستلزام في كل
سبيل ان ان العقل يحكم بالوجوب فهو بالنسبة الى جميع المكلفين وبالنسبة الى جميع
احوالهم بل يفتقر هذا في ذاته من الفصل في اعراضه لا شاعره على هذا الدليل ولا يبلغ
حكم العقل بالحسن والبيح وهو انكار البديهي كما اشترطنا سابقا وجوز من مقتضى عقله
وثانها بان العقل والنقل في بيان طريقه اما النقل فقله في نفسه كما مر من غير وجه
وسواء وقدر الجواب عنه في الماولة العقلية واما العقل فلا بد ان كان وجوبها بالغاثة
وهو بحيث يخرجها عن ذلك وان كان ثابتة فاما ان يعود الى المشكوك فيكون من غير ذلك
واما الى المشكوك فيكون مستقلا في الدنيا فانه مشكوك في ذلك فلا خلاف في ذلك
القول فيها وابق هو تصرف في مال الغير بدونه فلا يجوز ان يكونا نقل فان ذلك
يعود الى انكر وهو محض حصول الشرب فهو حسن بالنظر ولا يقتضيه فائدة اخرى
مع ان عقل العقل في حكمه بالثابتة الا بجله محض الذي هو كذا في ثبوت في محله من التفتيح
في ثبات مطلق المعاد الى الشرع والعقل حاكم وليس من مقام بطلان الكلام فيه وثبات

لا العقل

يمنع ثروتنا الشكر من ان نزال الخوف على المعصية المشقة في النظر اليها في هذا المعنى
 السابقة على النظر الذي هو في النظر لمننا عدم كفايتها وان لا نتم ثقتها على النظر لكون
 حصولها بالتعليم كما هو في الملائكة او بالهام على ما به البرهنة وينصفنا لباطن
 بالعلم الذي كان في الواسع في الجيب في المذكور فيحتاج الى النظر لتبين حقيقة ما كان
 واقعة الكلام في المقدم في طرف المعصية الى النظر والتعليم والاهام من قبل العلم ليس
 شئ منها مقدور والمقصود كما هو حقيقة البرهنة في حكم غير المقدور فلا احتياجها الى
 مجاهدات شاذة ومخاطر كثيرة قتلها في المراجعات والبرهنة انما هي في علمه
 الراجح لا يجب بغير جواب كما حققناه في محله لما المعنى لولا الامانة بل الحكم انما اذا
 ائدوا المذهب الخصم وتبين الحكم بوجوب النظر انه هو العقل لا غير فحقنا جونا الى بيان
 عند الخصم وهو انشور قلنا يكون وجوبه شرعا ان لم ينطقوا بالانبياء لان ثبت قولهم
 في معرفة الله من قوله على ثبوت صدقهم وصدقهم من قوله على وجوب النظر الى غيرهم
 وهو موقوف على ثبوت صدقهم وهو دونه من العلم كما سنستبينه فيما
 بعد من ذلك نظر ان الخصم والحكام بوجوب النظر في العقل لا يتم بضميمة ابطال حكمته
 الشرع في ذلك في هذا الدليل على ان عدم الاحكام الانبياء معتمدين للدليل الاول على ان الخصم والحكام
 في العقل وان كان الدليل الاول مستقلا في اثباته الصلح كما في الجملة في جملتها وبيان
 لاثبات كونه الحكم هو العقل على النظر الذي ظهر كما كثرنا في الذي يخص باثبات ان الحكم
 من هذا الدليل هو عدم نزال الخوف في الامانة وقد عرفنا الخوف والنفس في المقدم
 وما ذكره من دليل الاشاعة على وجوب المعرفة شرعا انه هو الايمان والاعمال وجوبه
 وحملها تمام الدلالة والاحكام الانبياء واجتمع الموجهون للنظر في اصحابنا وعلمهم بالا
 الشرعية وهو حق الاول الايمان والبرهنة في المنع على التمسك بما مثل ما ولى على
 حرم العمل بالنظر والظلمة غير عام مثل قوله نعم فلا نفذ ما ليس لك به علم وانما يترك
 بالسوء والفتنة وان نفذ ما لا علم به ولا علمه ولا يملك الذي يدينه من سوء الشكاعة
 الا من شهد بالحق وهم يعلمون وقالوا ما هي الا حرمنا الدنيا بمنزلة نجاتها وما يملكها الا
 الله وما له بذلك من علم انهم لا يظنون انوفى بكتاب قبل هذا من الناس واثبات في علم
 ان كنتم صادقين في الجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب من قبلهم انهم اتخذوا
 دونه

ابطال
 الدور والبرهان

في هذا

فلاها في ايمانهم هذا ذكرهم في ذكره في قول بل انهم لا يعلمون الحق فقله نعم ما لهم
من علم ان يتبين ان الظن وان الظن لا يعرف الحق شيئا فقله ونحو ذلك الا بان ذلك
على حجة من العلم بالظن في وجه الصريح بالدليل وبقي الباقي مثل الا بان ذلك عليه
مثل قوله نعم فاذا قيل لهم ان يتبينوا ما اتى الله قال بل يتبين ما اتى الله عليه بل ما
اولوا كان اياهم لا يتبينوا شيئا ولا يمشدون وقالوا احسن العبد الله وحده ونزله
ما كان يعبد اباؤنا ولولنا الرحمن ما عبدناهم ما لهم بذلك من علم انهم الا بخرصة
او ايتناهم كجبابرة قبله فهم به مستكبرون بل قالوا انا وجدنا اباؤنا على امة والطاعين
انا وهم مهتدون وكل ما ارسلنا من قبلك في امر يتبين نذيرا لاني لم افرقها انا في الدنيا
اباؤنا على امة وانا على امة اناهم مقتدون قالوا لو جئناكم باهدين ما وجدناكم على
ايماءكم انا ابعادوكم بكم فزوني فانشأنا عنهم الامة اولى ما حفظنا الخصال في صفة
البحث لا باقية في العمل بمقتضى الجملة واكثرها وادق شخص المعانيذ الذي
ظهر عنهم الحق وشركهم في الدنيا واقيم عليهم الحجة في الاشارة والهداية وكانوا يتفكرون
وفي النظر لا ذلك على ان الجاهل الفاسد الذي حصل له الاطمينان ولو يتفكر فيهم
من حسن ظن به والذي حصل له الظن بطرف ولا يمكنه تحصيل ازيد منه معاقرين
على ذلك ثم ان هذه الايات وما في معناها الا ان ذلك على شرط العلم بمقتضى العلم
ودعى ان حقيقة فيه مرفا ولغة ثم بل القدر السليم من العرف واللغة هو الجبرود
عدم الترتيب فقد تراءى بغيره البنيان في كسب اللغة بالعلم وبما لا شك في كسبها
به الجوهر عرفت العرف يتجلى في مقابل اللغة الاحتمال والحاصل في العلم مشتمل في معان
منها الصورة الحاصلة في الذهن التي قسموها الى الصور والتصورات في اقسام
المطلق والخبر ما لا يشكنا المطابق للواقع الذي يسمونه بشيء في الاصطلاح والعلم
المطابق الذي هو معلوم في الجهل المركب والخبر المطابق الغير المتعبد الذي يسمونه
تقليد في بعض الاصطلاحات واعتناء في بعض اخرى المستفاد من بعض اخر وقد يتجلى
الا اعتناء على ما يتجلى في اقسام اللغة بل لا يعرف منها ما يتجلى في التصور والبيان منها
البيان وهذا هو الذي يدعى ان هو هذا العرفي والآخرى وهو بعد في اصطلاح
اوباب الظن لقن ومنها الاعتناء بالبيان لا يتم فيمثل الظن ويعبر وانظر ان هذا المعان

بل الظاهر ان ما ذكره في معنى اليعقوبي
اصطلاح ارباب الفقه لا اصطلاح
الفقه والعرف بل معنى الفلاح

للمتابعة بل طبع
مطلقة اجزاء فمن

ل

مجازاً ان للفرق بين الشراطين المطابقة في خمسة بالبنية السطحية مع لا فلاح
اذ عرفت هذا فقل اولاً ان هذه الابان على اهل الفيد العظمى اذ غاية ما يقدر اصله
الحقيقة الظن واصل المسئلة في المسئلة الكلية التي يشترط فيها المنطق باعتبار ان
المسئلة بل يتيق منها اصل حقيقة جهة الاطلاق والتعريف انما تحصى بالفرع
جوزها والمحال ان المحقق في الكلام يشترط ان الظن الحاصل منه في الظن الحاصل
من اصل الحقيقة والمحال ان محقق المسئلة في الاستدلال ان تعليلها في الظن
كقول العمل به لمفاد لا بان وهو باق على طلبة العمل بالظن اذ كان حراً فام يتك
بمنه الابان الذي لا يفيد الا الظن والنقلا به في هذا الظن مخبر بالادلة يخرج الى الابان
اذ غاية ما في الباب لتقدم خروج الفروع وهذا المهر الفرع بل هو اساس الاصول
الفرع الا انه يجب ان كان الفروع يخرج بالادلة للمزج التكليف ما لا يطاوع في خروج
التكليف وسد باب العلم العام يعلم به فيمكن في هذه المسئلة فانه التكليف في جواب
معرفته في الجملة ثابت والاشكال في كيفية فاد لم يكن تحصيل العلم بحقيقة التكليف
في الكيفية فكيف بالظن بل كما في بقا المسئلة ايق في غيره ولا حنا فان بهن في المسئلة
بالاصول فانه السامع اوجب علينا فاحصة الدليل على ما اوجبه من ذلك بل هو
هذا انما ثبت جوبه بوجوبه على حدة لا ان شرط تخفيفا ابان بالحق لا يتبع وان
اكتفى في الايمان بمعنى الاسلام لغيره بالقران الذي يتبع على مجرى الاقران بالاسان
فانه فلتا التكليف ثابته في الجملة والبرنة معينة لا يخفى الا بالنظر في القطع فلت
مع ان هذا يخرج عن الاستدلال بالاشد في باق الفروع بل هو انما قطع با
لمؤخر على ان كلام الامرين على العلم والظن لا انما مكلفون باحد الامرين بل العلم الذي
لا يحصل البراءة عنه لا يحصل البنية فليس تدعى كفاية الظن ان يقول الاصل برأيه
الذمة ولا دليل على وجوب تحصيل العلم والمحال ان التمسك بالدولة الشرعية الظنية
لا يتم لا يجعل المسئلة الفرعية وان تعلقت بالاصلي وحصول الفرض في حقيقة ما في
بيانه الحق ونسب الكلف في الغا فلي في اربعة طرق يتقدم كما سفسط البنية ثابته الفرعية
فانتم على انما مستحيلة في مثا بلنا الظن كما نطق به اكثر الابان فالمراد العمل بما لا يفيد
الا الظن بل لا يتيق مع معان منهم بالاولى الثانية طوعة الاحتمال وقال الشيخ كونه

المراد

تول

لا يحاق علم المبتدع فطنته لا يشتره مع عدم لزوم تنبيه علمه على ما يكمل كماله فيتم
 اللطف والافلام يكن بعض الانبياء وانزال الكتب واجبا على الله تعالى وقد استدلوا على ذلك
 ذلك في مسئلة معذرة رتبة الحاصل في الغرض الثاني قوله تعالى واعلم انه لا اله الا الله
 فهو الامر الذي هو بطلان ما كان في النفي من ما هو بالعلم والامانة او في حجب علمهم من باب التبيين
 واجبا عنه فيع الاولية فيخرج في محله وقصود افهام الامانة ويمنع وجوب كل ما يجب عليه
 من وجوب ان لا يتبع ما يتشبه في العلم وجهه من افعاله واسما علم وجهه في علمه
 من اجل ان الايمان على ما يابنه بيان واجبا في حجب ان نقدا في حجب كماله في
 محله طاعتا لكونه من خواص خلافا للنظم وبحسب ما يحتاج من علمه في قوله تعالى فانما يتبع
 الحق ليل وهو مقتضى والمختص في الجواب ان انظار الامانة ولا مظهر ثابته وقت
 قول الامانة ولم يبق احدا من اوليها من علمه كمالها شاهد على ان المراد بذلك ان
 اذا عرفت حال المؤمنين وحال غيرهم فان ثبت علم ثابته علمه في الحق حجب العلم
 نشأه ونفس المؤمنين بالاستغناء ذلك العلم بالعلم ليس معنى حصول العلم
 حتى يقال انه الامر الذي لا يتم لا بالنظر في حجب انبساط المقدمات بل هو بيان العلم
 واجبا له بهذا الشكل فكان معام الحكم يقول للاطفا لا علم في اللطف والاداء
 كذا المحقق في هذا العلم فينبغي العلم للطفل فكذلك قوله في تنبيه علمهم فينبغي العلم فينبغي
 له وقد بين في الجواب انه من باب اياك اعني واسمى بل اجاز في حجب ان يكون المراد بالعلم
 الظن كما قاله الرازي في قوله تعالى لعل وجهه انما يخرج اللفظ عن حقيقة حصوله والخطاب
 لا عن الخطاب فلا يفرق اصالة الحقيقة فلهذا المراد به الظن وقيل انه من وجه الحقيقة
 عن الحقيقة لا بد من حصولها في المادة ثم يرفع عليه ما من المباحث المتقدمة في حفظ
 العلم وعبر ما ذكرنا سابقا فنذكر الثالث العلم الاجماع في المسلمين على وجه
 العلم باصول الدين والتقليد لا يحصل من العلم بوجاهة كذا في المثل فينبغي العلم بالامانة فلا يكون
 سلبا للواقع فلا يكون علما ولا لا يحصل من العلم لان اجتماع المنبسط في العلم
 الخلافة في مثل حدوث العلم وقد مر في المفسر ان خبر كل من الخبرين فينبغي العلم
 ولا لا يحصل العلم فالعلم بان صدق فيها الخبرين ما لا يكون خبرا في العلم بان لا يكون
 بخبر ما والثاني في حجب ان لا يكون الخبرين من العلم بان لا يكون خبرا في العلم بان لا يكون

في اجماع الصنفين قال لنا ان الامور اجبوع على وجوب معرفة الله تعالى يحصل
 الابا القليل وكون الوجه التثنية لذلك وهذا الصلة في باب الحادوي عشر مختصر
 المصباح اجمع العلم بما في وجوب معرفة الله وصفاته الشبهة والسلبية
 وما يصح عليه ما يمنع والشرع والامامة والمعاد بالادلة لا بالتقليد فلا بد
 ذكر ما لا يمكن جعله على اجماع المستعملين ووجوب حصول شهادته خروج عن رتبة المؤمنين
 واستحقاق العلم بالعلم على وادع اجماع غيرهما اية وقد اورد على الاستدلال بالاجماع
 بالادلة ولان جهة الاجماع انما هي لكشفه عن قول المعصية عندنا وللان والاحكام
 الدالة عليه عندكم والتمسك في اثبات وجوب معرفة الله تعالى التي لا يمكن
 الاجماع على وجهه في المعصية ومعرفة مستلزم الدوام ويمكن دفعه بان من اثبات
 المسئلة باجماع المجتهدين في المناظرين للعلم بالمستلزم انفسهم ولتحقيق الحال في وجوب
 بلوغ ذلك فنبينه المكلفين على ذلك لاجل التكميل كما اشرنا سابقا وسنشر ايضا انهم
 يرون الاشارة الى ما في هذا المعنى فان دعوى الاجماع على وجوب العلم بكل المعارف
 ولما طلبة المكلفين من غير ما اولاه من الشاهد المعاني انما لا يمكن تحصيل العلم
 في كثير منها فكل ما هو من جهة اخرى في ذلك فهو مخصوص بما لا يلزم من ايراد الفرض
 المشترك بين الظن والخبر فكيف يكلف به سيما في طلبة المكلفين وهذا مما لا يخفى
 على من تأمل حق التام في كثير من المسائل وعلى نفسه عن التقليل مع انه يستلزم الضرر
 والجمع المتعبدان مع ان الاصل عدم الوجوب ما يستدل به على الوجوب فدلالتها
 على العلم من غير ما حصل انما يمنع ثبوت التكليف بالعلم معهم وفي جميع الاحوال
 فيما يستلزم تحصيل المصلحة اذ غاية ما ثبت لا ان لا يلزم فيها كما في غيرها تحصيل
 العلم اية انما هو كما يستلزم العلم الصحيح نظيره ما ذكرناه من الاكفاء بالظن في
 الغرض وبذلك يرفع القول بان اشتغال الذم بالعلم بالمشتركة يقتضي ولا
 يثبت البراءة لا بتحصيل البهائم فاننا منع اشتغال الذم في هذه الحالة فاما انما
 فنقول ان التكميل كلام جماعه من الاعلام كفاية الظن وهو مستلزم كلام المحقق
 الظن من في بعض المسائل المستترة وتكمل في حصول البراءة وكله المولى الى الملاءم
 المتدبر الازديدي فيس سر وهو العلم من شخص المحقق اليها في حيث لا اشرط

خلاصہ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَوْلَى وَالْمُؤْتَمِنِ وَالْمُؤْتَمِنِ وَالْمُؤْتَمِنِ
فِي الْبَاطِنِ وَالْمُؤْتَمِنِ وَالْمُؤْتَمِنِ
مَرَدَّةُ الْإِسْلَامِ

والأصل في الخروج عن التقليد المصطلح فإنه ثبت فليس من جهة واحدة ثبت ذلك
 فاستدلوا بالاجتهاد والتقليد المصطلح استراج الاخبار والدلالة على الإيمان
 هو ما استقر في الشريعة من ما قاله الله تعالى في جواب محمد بن مسلم حيث سأله عن الأيمان
 أنه شهادة أن لا إله إلا الله والافتراء بما جاز عن الله وما استقر في الشريعة من
 المضيق بذلك ولا استقرار الاما حصل فيه اليقين ولا يحصل الا بالاستدلال
 وجهانه يكفي وصدق الافتراء عدم النزول والالهيان فهو في مقابل الثالث في
 مقابلته يقول بالسان ولا يعتقد بالتقليد وهو واضح الخامس ما رواه في الكافي في
 الحسن موسى قال بلغني في خبر من ذلك فيقول الله فيقول ما وبك فيقول
 الاسلام فيقول بنبك فيقول محمد بن قيس ما ما لك فيقول فقلت فيقول كيف كان فيقول
 ذلك فيقول امره في الله له ونبى الله عليه فيقول ثم من هذا لا حم فها من هذا العزم
 ثم يفتح له بابا الى الجنة فيدخل البئر روحها ويرجها منها فيقول فيقول فها ما لا
 لم يجمع الى اهله ووالى بن كذا فبن كذا فيقول الله فيقول بنبك فيقول محمد بن
 فيقول ما وبك فيقول الاسلام فيقول ابن علي ذلك فيقول سمعت الناس يقولون
 فقلت فيقولون من جهة الواحش عليه السلام لا نسى الجن لا يطيقوها قال فيقول
 كما بين في الصالحين في الحديث فيقول بن كذا المراد والمؤمن من هذا الحديث في قوله
 واغنى عن سبهم وجعلهم سبيته وبه وجعل له نفسه مراد من هذا قوله ولا طاعة لغيره
 سكن الى عتائه واطمأن به وبالكافي في قوله بنبك فيقول بنبك الله سمعنا الله في قوله
 في قوله لا إله الا الله لا يدل ذلك على أكثر من اعبا والخير والكون والالهيان والوالا
 على والاعتماد وما كونه ناشيا على ذلك فيقول بنبك فيقول بنبك المصطلح فلا ولا ريب في ذلك
 هذا الشخص الغير المبرح انما هو عليه سخط العذاب فقد كره بعضهم لهذا الحديث
 نا وبلا في حلة نوع من العقوبة وطبقه على الاجتهاد بالتقليد مستند لا يتبين الله تعالى
 قاله التلمذ لما كونه الا في التلمذ المنزلة وهو لا يخفى في المنع من الاستدلال في وجه
 خلاص الاول ان عملا من الله في قوله الله تعالى في قوله ما وبك فيقول بنبك فيقول
 أو اجاع وهو بعد اجاع التائبون لوجوب النظر بهم بين فابل يحل في قوله في قوله النافون
 بوجوه الاول في قوله وان وجب كذا في قوله أو جرحه وانباء على القول بنقض حكم القتل وجرحه

كما هو من هذا الشرع بان وجوب النظر في معرفة الله المرفوع استغناء عن ايجاب الله
 موقوف على معرفة الله وانما العمل بجواب الله لا ومعرفة الله موقوف على وجوب النظر في معرفة
 الله المرفوع منه وجوب العمل بالوجوب عندنا عقلا لا شرعا كما اننا ابدى ذلك في قوله تعالى
 في سورة الزمر في بيان ان النظر لو وجب لوجب على العلم بصدق الرسول ما لا وجوب
 ثبت بالشرع والعلم بصدق الرسول يتوقف على النظر في محقق ما لا لو استظهر في محققته
 لم يعلم كونها صادقة كونه صادقا با وجوب النظر في محققته يتوقف على وجوب النظر في
 معرفة الله نعم اما لا ندرجه في مطلق النظر والما لا ندرجه في معرفة الله نعم وجوب الله مرفوع
 للرسول وهذا وراويل وهو ينظر اذ وجب النظر في المحقق لا يتوقف على صدق
 الرسول نعم فانما المرفوع بان وجوبه ايضا شرعا فيحصل الدور في العلم بالصدق
 وجوب النظر بالمحقق فليزم توقف العلم بالصدق على العلم بالصدق فليست
 هذه الدائرة التي هو صحتها بانها لا ولا علم ما يستفاد من الجواب بل هو شرعي بترك
 وجوب النظر لكان وجوبه شرعا لبطالة الوجوب بالمعنى لو توقف كونه شرعا لزم
 منه الدور وهو محقق فليزم اننا كونه واجبا شرعا بما لا يستلزم ثبوته وانما قد
 حج وهذا التوقف بانما يدرج مقدمه اخرى وهي ان يتوقف العلم بالصدق على الوجوب
 لو كان بالشرع لتوقف على العلم بصدق الرسول والعلم بصدق الرسول يتوقف على النظر
 في محققته بانها فعل صادقة الله نعم بصدقها لوجوب النظر في محققته ثابت
 بالشرع ايضا اما لا ندرجه في مطلق النظر واما لا ندرجه في معرفة الله نعم وجوب الله
 مرفوع للرسول لا يثبت ذلك الوجوب الا مع العلم بصدق الذي لا يعلم الا بالنظر
 لا محققته نعم لو كان وجوب النظر في محققته نفس وجوب معرفة الله نعم الى اخرى في
 موضع يتوقف على وجوب معرفة الله نظري موقوف على النظر في دليل ذلك وهو النظر
 في محققته الذي لا ينظر وجوبه موقوف على وجوب النظر في معرفة الله نعم لا لو لم يكن النظر
 في معرفة الله نعم لو لم يكن هذا النظر في النظر فليست هذه التفرقة بينه وبين
 حكم العقل واسا اقول فثبت ان ثبوت وجوب النظر في معرفة الله نعم وهو على سبيل
 الاستدلال بانما كان متوقفا على نظر اخر وهو الاستدلال على وجوب الاستدلال في
 معرفة الله نعم ولكن وجوب هذا الاستدلال لا يتوقف على وجوب النظر في معرفة الله نعم

الله

وجوب النظر في معرفة الله بل
 انما يتوقف على

لما كان له وجود وان كان كلفنا
 وقد يقرب الدور بان وجوب
 النظر في معرفة م

واختارها بالاستدلال بلا غايتها شرف على صلات وجوب المعرفة المشرك بين التقليد
 والاجتهاد فاذا ثبت وجوب حصول المعرفة في العلم فيقع الاشكال في ان هذا العلم هو العلم
 او كمال التقليد وبعد النظر في ذلك فاما في نظر الراي على وجوب النظر او كمال التقليد
 فالذي يترتب على النظر هو اجتهاد في العلم في المسئلة اجابوه بان النظر كمال الاجتهاد في
 التخصص من حيث علمه النظر الثاني انه كان يكتفي من الكتاب بكتفي الشاهد فيحكم
 باسلامهم ولا يكلفهم الاستدلال على اصول دينهم ولو كان واجبا لكفرهم ولو كلفهم النظر
 التام القضاء العادة اقول والجواب عن هذا الدليل منوف على بيان منعه من ذلك
 الامكان في اللغة هو التصديق واختلغا في حقيقة شرع العلم فيما في بيان
 حقيقة النسبة الى التقليد الجواب واما في حقيقة النسبة الى متعلق الاعطاء واما
 في حقيقة النسبة الى كيفية حصول الاعطاء وضع اصل البحث في اجتهاد الكلام في حقيقة
 الظن والتقليد والزم النقص النظر اما المثال في شيء مما بعد واما الاول في حقيقة
 انه فعل التقليد فقط قبل ان يفعل الجواب وقيل انه فعل ما معا وهو العلم والحق في الجواب
 في بعض اقواله واما ما اشارت اليه والتحقيق انه لا يكفي فيه مجرد حصول العلم
 بل لابد من عملا التقليد على مقتضا وجعله دينه وعادنا على الاقوال في غير حال التمسك
 والحق في بشرط انما يظهر منه ما يدل على الكفر والحاصل ان بعض العلم لا يكفي والالزام
 ايمان المعاند من الكتاب الذين كانوا يحجرون ما استنبطت به انفسهم كما نطقوا
 بما لا ينافي والاثبات في الترامنة في علم من عبارة عن التمسك بالشهادتين والحق في العلم
 امة تقع فانهم جعلوا فعل جميع الواجبات والمستحبات وذهب عنهم الى امر آخر واما
 الثالث فنقول في المعنى والمحدثين في اصحابنا وجماعة عظمى العامة من التصديق بالقلب
 والاعتقاد باللسان والعمل بالاعضاء والجواب عن ذلك المحقق الطوسي في الخبرين ان
 الاعتقاد باللسان والاقوال باللسان وهو خلاف كمال الامامية قد ورد في الاخبار بمقتضى
 اكثر هذه الاقوال فاعلام اعطاء الاملا في الاخبار وهذا لا دعان بالعقائد الحقيقية
 مع التبيين الكامل الاثبات بالواجب والمنجيات في ذلك جميع المحررات والمكرهات
 والخيار بالخلاف الكريمة والخيار عن الخلافة الذميمة وهذه هي المحصولات الجسدية
 وادنى ما هو المنطق بالشهادتين مع عدم ظهور ما يوجب الكفر عنه انه لم يكن في القلب

منعنا بها انية ويدخل في المناقضة وعلى هذا لا يمانر اما مشرك هذا الحالت
لكل منهما ثم ان شرط الاول حصول جميع ثمرات سائر المعاني مع زيادة حصول
وسرعة لا كما في القربى للسخا فكلما عدا الكبرى صعب ومنه عود او اقلها عدا
الانتم انما هو حق الدم وحديثك كالحا واستحقاق الميراث والطهارة واما ان ذلك
ولكن لاحظ لهم في الاخير والحد الوسط بينهما اما من يفتي بالفرقة بيني وبينكم
مع زيادة النية والاجرة اما من يفتي بغيرها فان باجبا بالاجابة ان اجابته بغير
مغنى بامر حرم او اما من يفتي بما صبه في البرزخ والعتبة الكبرى ثم يخرج من النار
او يفتي في البرزخ فقط فلا يدخل نار جهنم عن القربى في التكاليف والاولا
فقد نشأ الاول من يعتقد بالعقيدة الحقيقية ويؤمن بكل الواجبات وتبرأ كل الحرامات
والثاني من يعتقد بالعقيدة الحقيقية ويترك الكبائر وباقي الفرائض الا ان تركها
كبيرة والثالث من يعتقد بالعقيدة الحقيقية دون عمل وهذا هو اطلاق اكثر الامامية
وكيف لا وفيها لكل ايمان كقولنا في شيء من الحكم بدعي بالهاتمة والاولا
الجماعة عدم حل المناجحة والارث ونحن ذلك هو الحق الايمان بمعنى عدم التلقا
لشهادتين ايضا وكقولنا في لوجن بالعقيدة وان تعقيد الجماعات وهو فوق
الايمان بالمعنى الذي فرق هذا وهكذا ولما الاسلام فبذلك لا فرق بالشهادتين
مع الاذعان بهما مع عدم انكار الضرر الذي في الدين وهذا لا يلحق بالكلية وانما يستند
بهما والحق انه يطلق على كل حال يطلق عليه الايمان انية واما لو ذكر مع الايمان وفي
مقاييد وينتد بعقيدة انية اذا تم هذا فقتل انية او المستند بقتله بغير
كأن يكتفى من الكفاية كمن في الشهادة ويحكم بالسلام الذي كان في انية وفيه الى معجزة
وصفاته بخلافه الحسنه وسجائده المستحقة وتلك هي بالكلمة من قبلنا
لغيره في النظر واللبس او لا يريد بالانجيل اما من قبلنا بالجهنم كما في عقيدة انية او لا
منه ذلك لغيره في شبهة فقل انية او لا من انية او لا انية وبالكلية في الحكم بالسلام
السلام بمعنى الايمان الذي لا يفتي في الاذعان بالعقيدة الحقيقية والجهنم في ذلك
ان كان يكتفى في ذلك بذلك ان انية ما هو مخرج ذلك ليس مطلق المقر بالشهادتين
بترتيب عليها الاحكام الظاهرية فلا تفرقا ولا تنقيح او من الصانع المعنى في البيان

[illegible]

والسبيل لعدم بلوغ فهم العامة اليه فلا يترك بلا غلة حتى لا يوجد دواء على
تأصله من طريقه وحقه لوجوبه والمثل يسمونه بالمنفعة وانما الاستدلال لا من الحق الي الحق
لان محقق التسديد لذلك مقرون بأنه لا يتم الا بالاكشف والاشهر الذي لا يحصل
المجاورة بالحد والجهاد والبرهان كما في سماع المتكلمين والنظر والمنفعة والاشهر
بالاستدلال الخاصه عن بعض من اخبرهم لو في من انهم مقدما في ما غاها من اجل
اليهيد اكثر العلماء فضلا عن العوام ولا ينبغي ان يكون له من زلفه المجرى في هذا فضلا
عن العوام فكيف يكلف بذلك عامة الناس قلنا ذلك خارجا عن المكلفين بقوله من هم
يدينون الجاهل والنظم ان هذه الطريقة اجنبية بالنسبة الى طريقة الشرع ولم يبدل عليه
اية ولا خبر وما يقوله من قوله نعم سبهم اياتنا في الافاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم
ان الحق اول ما يكف بربك انه على كل شيء شهيد اشارة الى الطريقة التي في اولها اشارة
الى الاستدلال بالاثار على المورث كما هو الطريقة المحيية في الشريعة والحق ما يقوله
نعم اول ما يكف بربك الاشارة الى الطريقة التي في هذه النسخة وهو في
الناس وبلدان التي في عالمها وسنخ ما فيهم من باقرهم من فخرهم بل انما في اية
انها على تسنن واحد كما بنا دعي بالاستفهام عدم الكفاية فانه بعد ذلك في تأكيد
الكلام السابق ونجيبه لا انه مبين للادنى في نوع بعض ما ورد في الادوية بانفسه
بالطريقة الاجنبية مثل قوله امير المؤمنين عم يامر ولا يبرأه على انه في قول السجدة
كما يبرأ من ذنوبك والشيء عليك ومثلهما في معنى لسانها الى الظاهر في الجمل
الذي حصل منك في فطرنا بل فطرنا اليها ثم صارت سببا لتوجهنا الى حق معرفتنا
الحق عن طريق الاستدلال اذ ان خلقنا ايانا وحيانا ونحوها في احوالنا واما في
الفرسية التي يحصل من هذه العبرة ويخرج الى احوالنا في فضاء سبب معرفتنا اليها
فبمسببك ومثلك معرفتنا وهذا في فضاء فطرنا كما هو الظاهر في سببها اليها
في الجمل والافاق المقربين من الثاني ويرجع ماله الى الاستدلال العيني الرابع انما في
عليه في نوع الجدل كما في استدلالنا في دعواه في خروج على صاحب فطرنا فيهم في كل
في القدر في غضب حتى اخرجنا من حيثنا وفي احوالنا في فضاء فطرنا فيهم في هذا
عليهم الا نحن من اجابنا ابدأ وقل نعم اذ ذكر القدر فامسكوا فبما في السبب في الجمل بل في

البحث عن البرهان في النظر وقد يكون الجدل من اجل ما وقد يكون فيها لا طائل من تحته
 فيكون نصيبها للوقت وقد يكون في ترك حكمه وفي فعله منقصة مثله في الكفار في باب
 والاسلام اذا كان من دون المسلمين فيسألون في المسائل ويجادلون في كبريتهم فتنزل
 يقال ان هؤلاء بعد ان يستأروهم ويهدمون اليه ويحق لك ولما الذي عندهم
 الحق في مسئلة القدس وهذا يستلزم البرهان في النظر في المعاد في القدس المحضة
 القدس الذي كلفنا به هو ما ياتي به بلغة عقولنا واسرار القدر ما لا ينفذ عقولنا
 فالنظر والكلام فيهم لغز عظيم فلا يبق ان ذلك ابعث يرجع الى سر فطانتهم
 لصفات الذاتيات والعلوية بل امرهم ليس في النفي والاثبات في معنى النوع والنظر
 فيسألنا في النظر في المطالب المتغير في الحق والباطل واجساد النفي والاثبات ما
 يحصل باقضاء البرهان على حيلها الطرفين وبطلان الاخر بابطال الاول بطريق
 الاخر وما اقام على حجة احد الطرفين فينتفي بنفسه لا تمنع اجتماع شخصين
 او الصديقين ولا يضر عدم الاقضية على البطلان الاخر لاحتمال عدم القدوة
 على امر اركانها بل يثبت في مادة برهانها وهبته وحصول اليقين والطريق
 المتبادل ما يراه بطلان الدليل الذي اقيم على خلافه وانما اذا تأملت في مسئلة
 فضل العبد عن الله البرهان على كونه محققا وبالبرهان الفاطمي في الضمير
 العينية ولزم التعريف بالرسول والوعيد ومدح الصلياء وذم النفاق
 وغير ذلك مما يوجب الكتاب السنة فلا يضر العجز عن شبهة النجس ولذلك قال بعض
 المحققين اذا عارض شبهة الهدية فلا تلغى اليه نفوس مثل شبهة خلق الكافر
 المحدثا ولنقل السنة والكسب والاشياء البرهانية الفاطمية عدم صدق النبي عنه
 وانما يلزم عبادة شيئا فانه لم يبق حجة لنا في وجه حجة حكمة فلو كان يجب
 في حقا في الكبرى وفلكا في ورد في الحديث ان موسى عم اهل البيت في ذلك فامر
 ان يخرج في جانب غير علي بن ابي طالب في فاس واسرا ساعدا وراجا ونسبي
 هبنا ناحية الف وبنار ثم جاء المصطفى واخذ وذهب ثم جاء في الفاروق في بلاد
 واخذ في علي الهيمان وسلي سبعة وجزا من فاس في عم الهوى في صبري وانث
 عاد له فقال يا موسى قد كان لا اعمى قتل ابائنا رس وكان لا في نصبي الف وبنار وعند

حواء الشئ فالدين جوب المعرفة ثم ان القائل بجهالة جوب بالنظر والعلم يستدل
 بمثل النظر واعلم انه لا لا حدود لما لا يمكن ان يتناظره النظر والاشياء في حد ذاته
 بحيثية عند الناظر من ينفع في معرفتهم الحق عزها طرعا واشتد وجوب النظر عندهم
 فيجب عليهم الامر بالمعروف في احوالهم الكفاية بالنظر في هذه المسئلة وبذلك يندفع في العلم
 سيرة على ما حفظنا انما من ان العاقلين منهم ليسوا مكلفين بذلك من ان هذا يشترط
 حجة طريفة التي المحطة في خلافها على عدم انهم كما ذكرناه في الفارقة السابق
 في حكم العرف ووجه الدفع يظهر مما بينا ثم قد لا شك ان الامر مقتضى مراعاة ذلك ولم
 يكلفهم شأنا من العباد لمقدم كونهم معدلين والاشياء من الخيرة الفضول واد
 منهم الكمال من جهة الغريب وهو حساب عبادا بان العباد في حد تحقيق الحال والحداد
 المحضين الامر من المعروف باهم ولاحظين فيحصل لهم نسبة شتى فيجب على الكفاية
 ح اقتصار طريقتهم في الاجتهاد والنظر بحسب طاقاتهم وطريقتهم التي يتبعونها في اجتهاد
 المكلفين وذلك طريقتهم في اجتهاد المكلفين من جهة الطلبة وقد حصل خطا في
 من العلم ونظمت لهم هذا الاطلة التي نراها لها المجتهدون فالجهدون يلتقون بهم
 تلك الاطلة في فكرهم وحياتهم في مسئلة لزوم النظر وعدمها وقد ذكرنا ان
 ذلك من المسائل التي لا يمكن ان يرد فيها ما يصلح الدين فان لم يكن المكلف في هذه الهيئة
 فيبقى التنبه بان يفي بها المكلف لا تكفي في حد ذاته واما ذلك وادج الى هناك
 فان محض التنبه لا يصلح للاطمئنان فانه المكلف فيمكنه التنبه في هذه المسئلة اعني
 لزوم النظر والمراجعة وعدمه كونه في المراجعة الاعتماد على علم ومع بطريق يتقدم
 اذ لم ينطع في ذلك وهكذا فنحن من جهة المكلفين وعرايتا الشبهات فيختلف
 التكليف في النسبة الى اختلاف طبقاتهم وبذلك يختلف تكليفهم في نفس العباد
 انهم من جهة واحدة النكاح الذي كما ينبغي فهمه الا انهم بالشهادتهم لا يجدها
 فانه التكليف بمعرفة النوحيد الكامل والشرقة السائل وانفاق معني الخيرة ونسبة
 الصفات وعدم كونهم في هذه الامكان ولا في الارض ولا في السماء وانما يترك
 قلوبهم ضد الضياء والسخة المفردة ان للعامة ونحو ذلك في اول التكليف لكل احد
 مما لا يصح ولا يمكن في الغالب كما ان لغير الاعايمان ايتم ما لا يبقى في الاكثر ان يحصل

قد مر بما فكك الحال في كيفية حصولها بالادلة المنفصلة والاجمالية ولو لم يكن
 الا على ما علم من جهة اخرى فتمام الكلام السادس في الشبهات في الاصل في النظر
 مغلقة الوقوع في الشبهات وهو مستلزم للامتناع في النظر في الشبهات في النظر
 انهم وجهه انه خارج عن العلم بالماضي فذلك المبدأ انما هو على النظر في الشبهات
 غير فليس له ان يشهد في ما ظهر في الحذر ومع انه يرد على احوال ذلك بل في الشبهات
 ان هذا لا يدل على عدم صحة كل صاحب الدين ومذهب في تخصيصه ببعض الاسماء
 موقوف على شئونه فيقول شئونه هل يحصل بالاجتهاد او بالتقليد فيكون الاشكال
 وان يصدق هذا المبدأ هو ما اشترط سابقا ان هذا كلام مسلم بين مجتهدي اهل العلم
 بل في هذه المناقصة من باب الامر بالعرف فدهم بطعنون بذلك ويصيحون كغيرهم ذلك
 وذلك وجوبهم بان عدم النظر لا يضرهم وذلك انما يتم في سلك الشريعة مثل اهل
 الشريعة بمعنى الطلبة على الظن في الحكمة لا ناهل الحكمة فذلك انما سلك الشريعة
 من حدود العالم وعدم كونه العقل في شوائب في السلبات وكونها لما جسامنا
 وامكان الخوف والالهام في الافلاك بل في حقيقة واسا ذلك فان كل مسلم يحكم
 بان عدم الاعتقاد بالمقدم والسمعة الخ في الالهام ونحو ذلك لا يوجب العناد
 فانه واجب من الاعتقاد بما ولا يضر المصالح في النظر في الدلائل الخ لا في المصالح
 اهلها في الحكم بحالها ولا في انفسهم على الاشكال بل الذي في علمه ثابت في ما
 من حصوله من العلم وقيل في صحة شهادة الحكماء فلا ريب في الاكتفاء بقول العلماء
 في حوزة النظر فاهو تقليدهم في هذه المسئلة التي هي في الاصول وانه واحد
 للشبهة ومنشئة الاشكال لا انه مظنة للشبهة وحيث تقول اما ان يكون شبهة
 معنى العلم انما هو علم ما علم صدق في الشريعة فلا يمكن حصول الجزم واليقين في العلم
 فاولاهم مع الاعتقاد بالشريعة لا اعتبار في اجتماع القطع في المخالفات وان كان فيما يتصل
 له يكون في الشريعة غير ذلك كما يرد عليه حكماء الاسلام ان كثير من المسائل فلا يجد فيه
 في المراجعة بالناس من فانه حصل اليقين على ما قاله واحتمل الشريعة لموافقتهم فلا ينافي
 حكم القولي به وان لم يحصل اليقين بما قاله فيقدم الشريعة وان كان مطلقا لا في الظن
 الحاصل من ظاهر الشريعة مما يجب في محبتها علم بعد عنه فانه بخلاف النظر الحاصل

ع

عي العقل وان كان في باقي نفسه وهذا هو علم اهل الشرع فيه عني لهم وجوب
 الشرع وسبب قيام الكلام والحاصل ان هذا الدليل لا ينافي إطلاقه من غير المسئلة
 ومن هذا القبيل مع الشرع عني الخ في مسئلة القدرة ومن هذا القبيل مع علماء المسلمين
 للعلوم والطبقة الفاصلة من مباحثه علماء اليهود والنصارى في مسئلة النبوة
 لحاصل هذا الكلام يتم ما بقى اظهره المكلف بحاله ومع ثبوت كونه في كماله
 النظر علم السابغ ان الاصل لا يمتنع من الفرع وابعده عن الاقدام منها فاذا جاز
 المتكلمة فيها فقولنا لا وهو هذا الدليل ايضا انما يمتنع في الغالب لعلمنا المحققين
 الناظرين وبصيرتنا والمفاهيم في مشتملها بجواز نسبة العلماء وامرهم بقتضاه
 ما ارادوه ومنه منع الاعتصية فيها يحتاج اليه المكلفون وثبوت التكليف به من حيث
 انه اصل الدين نعم هو يحصل الاعتصية في عروقها كلها واعمالها التي لم يثبت
 تكليف الناس بها وانما يجب القدرة فيها والنظر في التدقيق والتفتيش في الشبهات
 وطريقه وفيها كفاية لمن كان قايلا لذلك ومستعدا له حوزة للدين الذي وقفا
 لا شفا لهما حديثا والمبطلين ولا مدخلية لذلك فيما نحن بصدده من بلاد الاصل
 الدين منهية على قولنا مضبوط وضيقا بحدوده يحصل الى حرف فيه برهنة
 فاقلة في الزمان ولم يتم دليل على وجوب بلزها بقتضيه هذه الاولة بخلافه في
 الدين فانها منهية من قبله على اية من مخالفة فظنية لا مدخلية لادراك العقول
 ومنها يحتاج الى صرف جميع العلم اذا غلب فيها وهذا هو الوضع بحيث يحتاج الى
 البيان والتميز جعله الطلبة والامثال من اننا وسبيلنا لا نخر افرام عني تحصيل الفقه
 واشتغالهم بتحصيل حكمته الهنائي من المشافهة والاشرافة من كفاية معرفة
 الله فكم مقدم على عبادته وطاعته ولا يمكن الا بتحصيل هذه العلوم فكيف يمكن
 من مقدمنا الفقه والفقه والعلم بالاحكام الشرعية وذلك يوقف على معرفة
 الدواعي وما لا يتم الواجب اليه فيها اجب انشاء كلاما يكون ذلك موجبا للمعرفة
 او موجبا للمزيد بها او ما يوقف معرفة الفقه والشرع عليها نعم قد يصحح من ثمة
 للزينة في حال الحاجة وقد يوجب كثرة البعد عن ساحة الفريب والندامة والحسرة
 بهم الشكاد ورايهم شاكهم بعد مضي شمس سنين في جمع او سنين وبعد

لم يعرف منا قبل وصورته ونسبه وصلوته وليس علمه في عباده الا ما علمه الله
وابوه او معلمه في الكتاب مع ذلك يستخرجون بالفقه ويحكمون في احوال الشرع فسيما
انما وما كانوا به يستخرجون وسيعلم الذين ظلموا اى تغلب عليهم من مفسدات
اشياوا شرهم وقومهم فاستعملوا في هذه المباحث فلا يفسد النظر فيها والاشياوا فيها
من جهة الانطلاق على صلاتها انهم لذلك يخرجون من مباحثهم ومناظرهم حال البحث انه
لان بيان هذا فقه الخصم للدين الامع معرفة ما يتولى وكل كلمة من كلامهم من مباحثهم
اصطلاح خاص عندهم واصل مؤسس من مباحثهم ولما امكن الفاضل في هذه الاصطلاحات
في حال الشاطط المحرر يعرفون شواهدهم من هذا الفاضل ان هذا من جهة عدم اقتدار
المشترع على ذلك وهذا كما ترى في العالم الفاضل يخرجون فهم اللغات العربية وبحكم الفاضل
الذي له سنن انما انكث سنين في غايته الشلو وهذا لا تضاهى بالغة بالاجابة
كتابة فليس من يندفع به اهل الشبهة والاضلال ان من انما تعلم قولنا انهم
والامام عماد العبد العارفا وقع في مضيق النفس مما يفيد هذه الالة المدونة
في علم الكلام او هي موقوفة على هذه المباحث في الحقيقة نظرية بنوقنا بنا رتبا
على دفع شكوك وشبهات المتخلص منها الا انما يدرك الله تعالى ويظهر الحق في ذلك
على خطه ما دله من اشارة قولنا المقصود عماد العبد العارفا يكون من بابها استدلال
بما وضع الاحكام الدافع للتحقق فلا حاجة الى غير ذلك وهذا فاضله السامع
فولما استلوا اهل الذكر انكم لا تعلمون وفيها ولا انها مخصوصة بشرها انما علمها
على صدى الالة وثانها سماع العاقل القمى في المعرفة ليس من اهل العلم فالتسلسل
الالة خطا في الخطا في كافة فضاها اياها الذي لا يعلمون استلوا من الذين يعلمون
فاذا اردنا تبين الالة للتحول والفرع فبما اهل جميع المفاهيم لا يستطيع اهل
العالم من البرهان في هذا الذين يعرفونهم ويعبرون كاهر مقتضى منهاها الالة عرفا
ما قبل الاوان غير العلماء من كافة الناس عباد الله اهل العلم الخاص وهو المحقق
الدافى فبما هو من جهة خصيصا في اهل الذكر لا يفرق بينه وبين اهل العلم من جهة الامر
في تحصيل العلم المجتهد والعالم واصل الذكر لا بداء يكون موكولا الى انفسهم ولا معنى
للتقليد فيها ايضا الا على سبيل الاعتماد على العالم في قوله هذا فبما هو من جهة الاجتهاد

فيكون ذلك رخصة لرجوع البرهنة الى علمائهم والنص الى العلمائهم وهذا استدلال
 انما ينفع لمن يجرى النظر في الامر ظاهر في الوجهين بالمعنى الخارج عن الظاهر والمادة الرخصة
 لم يرد في تخصيص المعلوم بالفرع ثم مع ان التخصيص مقدم على الجواب وانما
 ظاهر في الاية انهم ساءوا في الامور لا بدالة علم وجوب النظر ثم ان هذا الاستدلال لا يفتي
 انما ينفع المناظرين المجتهدين من اهل الاسلام في تحقيق الحال وامرهم بالاعتناء و
 شئهم من علم منتهى ما وجدوا كما استرنا سابقا ثم ان بعض افاضل المناظرين اورد
 على الاستدلالين بوجوب المعرفة بالدليل عدم الالاق وجوه اخرى الا اعتبارها بالاسان
 الاول انه كيف يمكن ان يكون حاضرا عندنا ظاهرا في العبرة العلم به لا يجوز له ان يعنى
 الثاني وكيف يحصل العلم بطبقات الرجال الذين يحصلون من الغواش لكل احد هو
 شأن في حصول هذا العلم بل ان العلم قلبي يحصل ولو لم يكن كونه لوجوب الهند ومعرفة
 فاني لهم العلم تاما متاكفا في جميع اقسامهم وليس في الكسب الا ما يحصل في الشرائع
 لكل واحد منهم وكذا العلم المحضون بالقرآن لكل احد بل غاية الامر حصول الشرائع
 بالمعنى يحصل هل العلم وكذا الكلام في اثبات العصبية مع ان فهم العبرة من الشرائع
 شأن في كل احد بما اذا كان في جهة البلد عند الظاهر ان عامنا العرب قد ولدوا فيهم
 في ذلك اقول قد ذكرنا اننا لا بد من جسد الكلام القديم من اطلاق الكلام وتعبير
 بما لا يميز منه محال اعتقادا او قول عدم المنسبة في الصادرة في تحكيم الفاعل
 هو تكليفه بالاطلاق في ذلك ثم ان كلمة حارة في التفسير المصطلح في الفروع اعني
 الاعتناء على اطلاق الاطلاق انما يحصل في الخبر وفي غير الامر لا المظن الذي يفتي
 به النفس في قول الحق في العجز عما ذكره لا يبدل على جهالة الكفاء به وانما اردو
 ان لا يجل الاستدلال بالاول لانه التفصيلية ومعرفة المعجزة عن التفصيل في حصول
 الاطمين في ذلك ذكره وقد مر بان ذلك ونقول هنا مع اننا نقول بالبين والامانة
 لا يتغير في شئ من الخبر بل بالمعنى في الاصلية بعد شئ من اوصافها بالدليل
 اذا ثبت عندنا لنعم النبي صلى الله عليه واله وسلم فيمكن ان يحصل للمعجز الذي يطعن به
 المتعسر ويندو الحق في مائة جاعة من اعتقاد عليه في العلماء بل واحد منهم كما مر
 وهو انما يميز الاستدلال ولا يضرنا اطلاق التقليد عليه فان المناظر في الخبر

وعدم الجبل وهو الجبل لا الاطلاق والاسم فاذا ثبت عند المكلف بدليل الى
من عنده او بالاعتماد على احد بطريق يقبله اصل الزعم بعينه الذي هو وضوئهم
ثم يذكر له ان الراسطة بين الله وبين عباده لا بد ان يكونوا ميثاقا مع الله عليه افضل
والكل من حيث يتبع بعضا او معصوما ومحقوظا من الظلال والخطا والحق المكلف بذلك
ثم يذكر ان هذا الشخص في هذا الدين هو محمد بن عبد الله ص فانما ذكرنا في الخلاصة
وذكرنا في افعالنا وكذا في خلقه وكذا في افعاله يظهر من الخوارق وذكرنا من هذا في الاحوال
وقا رن بملك امور اقربا من حال هذا الذي يعتقد عليه انه صادق في ذلك وانهم
البر في العالم اخر مثل وهكذا فان كان امكان حصول الطمان له بحيث ينزل الحرف
عنه مكابر لما يتا لا مراد من نفس الامر وجوزم عنده بحيث لو خرج من مرضا لشكك
من مشكك فقد يحصل للاعتناء بالخلق والخلق بالخلق وهو لا يعرف ما دام باقيا
على غير مستغفلا عن لزوم شئ اخر عليه وهذا الذي سجد اهل العقول اعفاه
الرجاء وهو نظر غير النظر عندهم وقد ذكرنا انه كان وكذا الكلام في معرفة حال
الانبياء فان حصول الانبياء لمعرفة برهان للعوام طرفا من معرفة خصوص المعجز ومنها
انهم قد يمكن معرفة ان الله بعد رسوله الله صم مختص في فقههم من جعل الرعي
بعد النبي ص فلا واسطة فلا تاو منهم من جعله فلا تا وهذا حال هذه الجماعة فتوهم
وطريقهم وهذا حال هذا الشخص وطريقه وهذا حال الجماعة الاخرى وطريقهم و
حالا الشخص الذي يتبعه ويحصل المكلف الجزر بصدق هذا الناطق لا المتبع بتمام
هو وبحثنا احداهما لما راعاه موافقا لما يحكم به العقل الصريح ولا يلزم في خصوص
كثافة بما ذكره من الخروج وقد يشكك في المكلف منهم بعض مطالب العلم الذين
لو قدر على الاعتراف بعد هبلا سامية وحصل الجزر مرد لكن بقر في شبهة عجيبة امام
الزعماء ثم فتجمل ولم يحصل للملاطمة ان بانه كيف يصير شخص اجبالا طاعا عند عند
الله ولا يعرف بشخصه ولا يمكن الوصول اليه بل بدأ اختلف عليه في بدء ذلك فاعاد
الذين له تحصيل الجزر بالنصوص والاولى الثانية من لزوم وجود معصية في كل
عسرا وان كان يبدل بالاحظ ان ثبت احد المذهبين من طريقتا الامامية والاذعان بذلك
محققين ما فاذا حصل الجزر باجتناب مذهب الامامية فليزعمه الاذعان بذلك

٢٢٢
فهمها

ن

لعدم انفاك في نفس الامر في ذلك دعاء لم يبلغ عقله الى ذلك حقيقة الا انهم
 ذلك واسا حكاية فيهم المعجز في فتح تسليم ما ذكره من عجز العوام عن فهمه ولا ريب في كبريت
 كبر انهم انما هم كغيره من الناس واما قوله فيهم عجزه واعلم ان الثاني نفس بل هو
 كما في اخفا واما انهم بعد من كل واحد منهم عقبا لا خوف ان العوام والاطفال لا يخفون
 المتأين عنهم لا يمكن لهم العلم بذلك الا بالاختيار ولا يمكن غالب بل لا يمكن الا بالاختيار
 كما اننا باقنا فلا مجال انهم لم يفرقوا بين عقول القليل ونظر الكلام فيه ما هو
 بغيره بل في من شاهد المعجزة او سمع النص في الشواهد الحاصلة ان ارادوا كلفه
 الجحش الذي ذكرنا لا يمكن ان الذي يتأقلم الرافق وبدا عليه العجز والفرس
 وغيرهما وانما وكنا به القليل بالمعنى المصطلح اعني الظهور الاجمالي المتفرق لا حصل
 في نظره الذي لا يرفع الحرفي فكلا الثالث على هذا لا يكون المشغل في النظر او
 لم يضر بعد ما يشهد ملكا من الملكين وفيما انهم لا يربطون ذلك للزوم
 ان كلفه الحاصل ولا ريب انهم في ذلك المعقد دون ثم يظهر مما نقل عن السيد
 ذلك ولا بد من ثابته ولعلنا نشر اليه فيما بعد ارجع الى الايمان على تسهيل مستقر
 ومشرق وبشيء لا يخفى والارادة في نفسه قوله في نفسه مشرق وكل شيء
 ايمان مشرق عاد ما بين ايماننا اخر ذاك الا ان الله القليلية بل هو ناشئ المظنة
 والتقليد الا اننا كما نراهم يميزون معهم معاملته معاملة المؤمنين ودرج حيزهم
 انهم اذا ما انزلوا الى ارضهم ايماننا الهاد لهم لما فرغ من دين وورد ان ايمانهم بغير
 لهم لو نظر عن احوالهم في السيرة عظمة نعم اقرب في ذلك خلت المكنون في جهنم نزال
 الايمان وعدمه والذين على الاول لاننا لا نشك في مثل قوله نعم والذين كفر لا بعد
 ايمانهم ثم ارادوا كفره قوله نعم يا ايها الذين امنوا ان تطيعوا امر ربكم الذين
 او من الكتاب يريدون من بعد ايمانكم كافرين وقوله نعم يا ايها الذين امنوا ان تطيعوا امر ربكم
 من بعد ما بين لهم الهدى ان يطاعوا رسولهم الى غير ذلك من الايات الكثيرة ونقل
 عن السيد جماعة من اصحابنا الثاني فيهم قوله اذا ارادوا ان يشفعوا عنهم الايمان
 المحقق انما يكون من ايمانهم او لا يبين المظن واوراد الايات باودة الايمان
 الثاني من الذين انما باقوا منهم ولم يفرقوا بينهم وجعلوا الاحكام المذكورة في الشرع

من يحكم عليه بالامر لا ينادى في قول الشرع فكما ان يحكم عليه بالامان بانظروا من قوله ان
 من من في الواقع فكذلك يحكم عليه بالامان بانظروا من قوله ان يحكم عليه بالامان بانظروا من قوله ان
 الاصل من متا بل وان بقي على ما في الواقع او عند مقتضى عقولكم ان ذلك هو
 الشرع والتحقق امكانه من ان الامان اما بالتحقق مع الشك في كونه في الواقع او بحصول امر به
 وقد اشترط اليقين في الامان والسبب في التبرير لعدم كونه جزم في الدين من حيث الحق
 اليقين وقد بينا انه لا يخص الامان منه بل ولا يمكن حصوله عادة الا المعصية من
 لها وحدتها في الحق من الكمال الذي لا يصح الزمان بمثلها الى غاية القدرة بل يحصل بها
 وطريقه من النفس سيما في الامان كونه عند احتمال التفتيش والامان اقل الناس من حيث هو في
 والخيار الواضح في المعادين والمستحقين كلها من هذه عليه ذلك ما هو في اللاحقة
 من الاستعانة بآفته من مفصلات الفتن فانه تلك هي المعصية من ان لم يكن بعض الحق في الحقيقة
 فلا يكون من ذلك منهم فليكن سائر المؤمنين ولا معنى له مع عدم الامكان والحاصل اننا قد بينا
 ان الامان مراتبها ودرجاتها متعددة والناس يختلفون فيها وكلم من من في وعاد
 في الامان والامان الدالة على زواله وادارة على نفس الامر على وجه من يحكم بالامان
 ظاهر اولاد في الامان وبله فاذا لم يقم البرهان على اشتراط اليقين في ايمان كل انفس
 فهذه الظواهر كلها دليل على كفايتها في ايمان الناس وهذا هو الحق في الزوال
 بحيث يحصل في هذه الامان والاختلاف هنا لا يستلزم بالامان والمعادين في الشرع
 انهم كما كان يعاملون معهم معاملة المؤمنين لا المناقضين حتى يثبت انهم يعاملون
 مع المناقضين ايضا معاملة المؤمنين كما يدل عليه رواية عيسى التي لا تدل على الامان
 او لا تجوز في الخطاب ثم امر بلبغته وعجزها الخاص ان عدم الفرق بين من لم يثبت اليقين
 في المقام عن يمينه لاننا نثبت عنه الصفات واثبات الجزاء وفي الرواية وعدم
 صدور البغض ليس بان كل احد يفرقها عنها ونفس ما تكلمنا به اننا نعلم ان اصحاب
 الائمة كما بعد من يمينه كان في جوارحهم اية يستفهمون عن امثال ذلك كما يشهد اليه
 حديث وعلم الامان قول وهو كما ذكره وقد اشترط اليقين في جوارحه ايضا
 السامع المظن ان الشيخ روى في كتابه في التفسير عن الصحابة ان جماعة من بني النضير
 وهم الذين انتمى من بني النضير لم يولدوا من هذه ففضلوا وهم يمتثلون بالحنكة

۲۲۴. ۵۵۵

فلا

[illegible]

في جميع النظر اذ عرفنا هذا فاعلم ان المراد بالصبي النظر هو الصحيح عند المستدل
والمراد بالنظر التام في المعلومات للحصول اليه والى ما في العالم من غير
المعبر عنه حادث هو جيب الوصول الى العالم حادث في العالم في المشرق من جهة
الشمس من جهة وصوله الى المشرق وهذا هو المراد بقولهم ان العالم اظهر وجوده
لصانع لان المشرق من حيث انه مفر من وصول النور من ارضه لا يبين محض مفر من
لا يوجب الوصول الى المطلوب من ذلك الكلام في قولهم ان العالم اظهر وجوده
على النار بل من حيث التام في الوصول في ارضه من الاجزاء الطيفية المستقيمة في الخط
بجوارحه النار وان لم يرد النار ثمانية الامرات يحصل لانها لا تقرب من بعض بعضها
يصير الى حد وما يقرب من عبادي حصولها اكثر مما هيته ومثل ذلك الدلائل
الطبيعية الدلائل الرئيسية فلما حصلنا ان اشرف الالهات في صياحتها العالم والخاص
احدهما انفسه والآخر تصديق فاستحصلا المعنى الموضوع له محضه والشي
والموضوع هو المعنى المتضمن في تصديق بان ذلك هو المعنى الذي وضع له
الشيء هو معنى التصديق به على حصول من الوضع لا سلفه اصله ودلائلنا وبينا
انه المرفوض في وضعه لا نقاظا انا جهلنا كسبنا نعم المعاني نعم يمكن حصول التصديق
بما وادعلا فظ او التا صياغة المعنى نظير الحقايق الاستغناء كما يستلزم وهو
الاغناء وانتم معلوم للتصديق فذلك التصديق في البرهان على الشيء ثابتة والدلائل
عقلية لانه ما يرد من العلم بالعلم بالشيء وهو معنى الدلائل والافرق بين دلائل
العالم علم الصانع ودلائل الدخايع على النار من حيث انه يحصل في العالم في كل منهما
باعتبار النضاب المصنفة فيهما الرطل من جبر على انه الاستدلال والانتقال من
المبادى الى المظهر لا يخص باصل النظر في طريق العلماء العرفاء بهام المنطق وشرائط
البرهان والافق يحصل لاحد من الناس بغير علم خبري ومن العباد المعنى في البرهان
ان كل الناس غير من يبره بغيرهم فظننا بهم وبشئهم ومن اعقفا وانهم اذ عاينوا
في امور معاشهم المبادى في تلك المبادى غير منبذة في اذهانهم غير من انهم الطبع
مع انهم لا يفتقرون بها وكيفية من بينها وذلك لا يوجب عدم حصول اليقين لهم
او عدم من يتبينهم على تلك المبادى بل وكثير من المعلومات مما لا يعلم العالم بها

انما يعلمها الا بوجوب عدم العلم بها فقد ثبت ان بعض جزئها تحت الحاطة بخاتمة
 السقوط وذلك من غير علم ما في هذه فان هذا الحاطة الحاطة وكل حاطة بما بها
 بهيئة مستطرفة ولكن لا بد من كونه من المظنة هذا المقدمات فلا يتبينها في
 هذه بهذا الذي ينبغي بالتفصيل من غير اننا سندال بالبرهان المنطوق بالتفصيل
 هو استدلال بدلالة البرهان اجمالا فاما انما عاد الى الضار هو اجمالا المقدمات لا تفصيلها
 ولا فصولها الباعث على الضار هو ان حطة محض الحد الخاص فاذ اطلق ذلك
 العاين بدليل الضار واحدا فانك لا تعرف البرهان المنطوق وشرا بطا وكيف جعل
 ذلك العلم او الظن بذلك لغيره كالمعلا وبذلك المطالب للمواظفة بل هذا الكلام
 يعجز عن التكليف بمطالبة العقل من جهة وكما مبينة على المبادى والناسبة
 لا اشهد ان اقل من مجرد ذلك المبادى وحصول الاستدلال للبرهان فلا حظ
 الكيفية تحت الى الامور من غير حجة كيف جرد الظواهر الداعي على ذلك هو المقدمات
 يعني هذا الشخص ان يعرفه في كل من يريد ان يعرفه في حجة الضار وهذه هي الضار
 وتخصيصها بالحدود المعنى اليقين بها بالدليل التفصيلي وانه سائر المطالب المعقولة
 لا وجه له ان ذلك ليس من الامور المعقولة حتى يتصور باليقين مع عدم نقله
 ابقه وهذا هو المراد بالدليل الاجمالي ما يستنتج من جميع الاحوال فتش الى العلم
 بالعمل والدليل على البينة فكما ان التحقيق في بنية العلم هو الداعي الى الفعل
 لمخاطر البالد فكذلك فيما نحن فيه الباعث على حصول العلم هو المبادى الحاطة
 في النفس انما يخطط لها تفصيلا بالبال سيما بهذا التفصيل الخاص فاما قولنا
 فيما سبق من كفاية ما يطبق اليه العنصر هو بيان مغايرة الدلالة الدليل ليس
 ذلك من الاخر من الدليل وليس لك معنى الدليل الاجمالي ونسبه كما بينهم و
 بعبارة اخرى اذا سال سائل هل يحيط الدليل ان يبين اليقين اعني اعتقاد
 الشاغل الجازم المطالب للواقع او يكتفي بطلق الجزم او يكتفي بالظن فنقول بكون ما
 يطبق اليه النفس على التفصيل الذي هو فقهه وجهه واعلمنا ذكرنا بيان الدليل
 الاجمالي بغير كلام في مثل في المقام الى كفاية الدليل الاجمالي بغير الاعتراف بالبرهان
 نذكر على الجهد اثر الاقدام نذكر على المسير سماء ذاتنا جليل وادعوات فجاج

لان ذلك على الطيف الجبر ما قد بينهم من وجوب الاستدلال بالتفصيل على العلم
 بشرا على البرهان المنطوق كقصة الزمخشري في هذا الموضع وانما يمكن تحصيل
 العلم من ملاحظة الاشياء المنقولة مصنوعة بالصانع المانع ما ذكره من غير ما يقتضيه
 الحجب منه ما يدعى المشهور الى المتناقضة في المثال المذكور انما الاستدلال على
 جملته لا يتقاسم مع الفارق لان اشياء المحركات بعد هي الدلالة على المكان بخلافه والاول
 ثانيا كونه البصر فعلا وانما من السبلات وكذا الفعل تحتها انما يعمل ايضا بدوي
 بخلافه في الدلالة على ما قد يقع كونه السماوات منظر موقوف على ما لا يمكن
 فكل يمكن ان يكون لها علم بان وجهه او لا يمنع كونه كل اذا لمكانه في هذا الاشياء
 فانما قد تزداد في كونه بوجه افق في فلك الجبل او منارة واقعة فيها انما فضل الوجه
 او فعل المكان ولا فرق بين هذا وبين نفس الجبل في انما يخضعان الوصف والكل
 لما يعلم بالخطبة والاشياء الظاهرة ان الاجسام ليست من خلق العباد فذكره
 في الشرح كونه اشياء الواجب المكان بخلافه في اصل الخبر وروية جنس البراءة او يمكن
 لا يقتضي الحكم بكونها مظهرا كذلك بل يحتاج اثبات كونه اشياء فعلا بدوي في نظري
 فانه كان نظريا فلا يصح قولك ان كل اشياء المكان بدوي الاشياء كان بدويها فصح
 ان يبقى اشياء الواجب كونه قد يكون بدوي الاشياء الكلام في تعبير من المثلثة ووجه
 او يمكن من هذا التفسير التلويح المصنوع والمثلث المصنوع مع ما لا يعلم بالبرهان
 انما الاشياء ولا فرق بين محكم بان له صاعدا مثل بعض الاشياء المصنوعة لمع في ذلك
 والفعل بانما يقع بفرض الحكم بانها في اقوالها انما لمكان فيلحق بها بدوي اصل
 كلام المفهوم وبهذا المعنى او بذلك الفرق الحاصل بالاستقراء حصل الحكم بان
 بعض الاشياء وانما الواجب بعضها انما المكان فانه الفرق بين بدوي الاشياء كونه
 اشياء بدويها من ضرورة فانه اشياء منها وبذلك ظهر ايضا ان كثيرا من انما لمكانات
 نظرية الاشياء استعملت الاستقراء والنتيجة المحتاج الى النظر وانما الفعل في السابق
 والذباب والحيات الصغار والدينا في الفيلسفة الامارات المستفيدة بالعدم المحقق فيه
 يمكن واشياء البهائم ودلالة لها على انما اشياء وكان انما يحتاج الى متى انما انما
 بدويها وروية صمد ومثلها محكم محكم بان ضررها انما الحكم وحاصل استدلال

الاعراض ان الاثار التي يعلم من نسخ اثار الحكايات اذا كان لا يمكن حصرها في الحقا
يدون مؤثرات الطبيعة واثار الاقدام وحركة ولا يراى العجز في تلك الاثار التي يعلم منها
لبيست تحت قشرة الحكايات كالحجوات والنباتات وقاطبة الاجسام وليس
عزلة الاعراض والعجز انما سئل لا بالبعثة على نفس العجز حيث اضطررنا الى ذلك
بعد تحريك العجز ان الحشر يدرك العجز بل هي اول بالبال اذا تحققت الامور المحسوسة
الغريبة العقل التي في الخارج لا تتوقف كالماء والارض عجزية تحققت الامور المبهمة
كالبعثة واثار القدم لا يستلزم الاصول الشرح بلا مرجح اكثر من النافي اذ كل ذلك يقتضيهما
يحتاج الى ثبوت معتبر في تحققت الثابتات الكسيرة حصولها في الخارج من حصول ثابته
القبول وثباتها قبل ايجادها المصنوع فذا تبدل عمل الصانع بل باعتبار ما تضمنه في
المقدومات كما اشترط اليقين فيكون بعض الممنوع من ذلك العمل الصانع والاثار من غير
من جهة مبدأ الصدور والحق وجبت العقلة في المبادى واعقبنا الحاجة من ملا
حظها في ذلك ايضا لا ينجح فينا سلكه قياسه والحاصل ان الباعث في العلم
هو اشتراطه في به وان لم يقدر على ترتيبه وليس ثباتا ما استفادة المجزئات وان
يستقل بها في العلوم ما على العزلة المظنفة في نفس الامر حصولها من جهة ثابته
موقر فاعلم معرفة هذا الطريق على التفصيل المبرر كما اشترنا سابقا وليس على المظن
الاخلاق العرفية فانهما طبع من دون المعرفة في مجال الحس والاشهاد في ثابته في با
لاشعار الحرة وفيه المبتدئ والاحتياج الى تخضات اعدده وكيفية منه في الطبع و
حال التقطيع وهكذا حال الفصاحة والبلغة فان اهل الباطن وبما لم يسمع احد
منهم اسم الاستعداد فضلا عن المصحة والبعثة وبالكفاية والتفصيل والشرح وال
لحيز وكما شتات في علم الحس والفطنة والمعنوية ولا معنى للباس والطباق
والابهام والنشر في ذلك والفائس في بعض ذلك وباقى الكلام مشتمل على جميع هذه
الفنون واحتياج التنبه على العقلة السالفة في الطبع ومعنى في البعثة مشرك
بين الجاهل في ذلك الموازن وقام لها الحاصل في العوام فاجبة يستلزم في مؤ
عاشهم ومقاصدهم الدقيقة بالبراهين الصحيحة مع عدم قطعهم لانه تلك البراهين
مرتبة في انفسهم على ترتيب طبيعى وعدم علمهم بان علمهم فاس في ذلك ولم يناقش